الفرائد البهیہ فی المسائل المنطقیہ

ہذہ صحیفۃ فائقہ وجیزہ رائقۃ۔ تحتوی علی المباحث الشریفہ
والمسائل اللطیفہ۔ والنکت المنطقیہ والطرف الحکمیہ۔ تکشف
عن وجوہ دقائق یدق عن الافہام وتومی الی حقائق یجل عن الاعلام
یبسط للطالبین ما قبضت علیہ ید الاشکال۔ ویجود للراغبین بما
شحت علیہ کف الافضال۔ للعلوم سلم وفضلہا عند المحصلین سلم تسمی
بالفرائد البہیہ۔ فی المسائل المنطقیہ۔ من تصنیفات البحر الزاخر و
السحاب الماطر ذی الفکر الغائر والنظر الدائر راس المدققین تاج
المحققین العلم العلامہ والفرد الفہامہ نادرۃ الزمان اعجوبۃ
الدوران۔ الشہیر فی الخافقین مولانا السید عباس حسین المدرس
الاعلی فی دار العلوم علیگڑھ صین عن الشین والرین

طبع فی المطبع الیواقیت الواقع فی الدہلی

سنہ ۱۳۱۲ ھ

وَمَا عَلَّمْنَاهُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ

للہ الحمد کہ دریں ایام میمنت فرجام رسالۂ شریفہ مسلوبہ دُرِ غریبہ و عجیبہ المسمّٰے بہ

فرائدِ بہیّہ فی مسائلِ منطقیّہ

من تصنیفاتِ عالیجناب مستطاب مولانا و تقدانا جناب مولوی سید عباس حسین صاحب مدظلہ پروفیسر کالج علیگڈھ

بمطبع یوسفی دہلی طبع شد

تنقیح

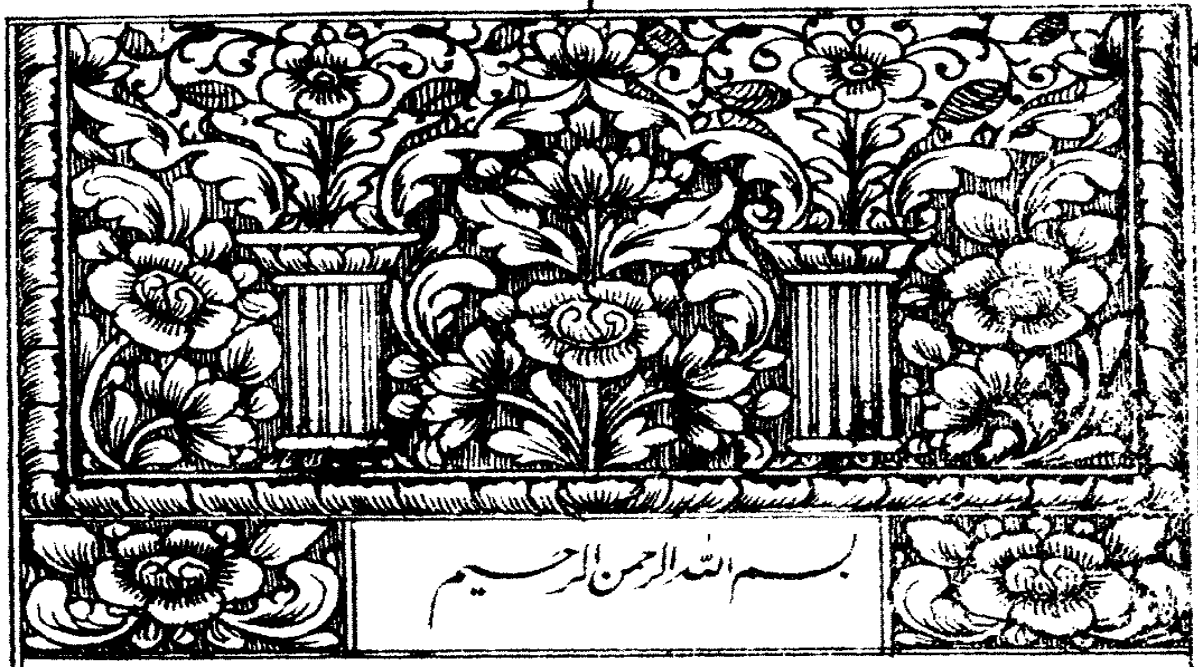

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن علا شانه + وجلا برهانه + لا يتصور كتانه + ولا يحضر علانه[1] + لا يعد احسانه + ولا يحد عرفانه + فانه اذا لم يكتنهه العقل واعوانه + الممكن حصوله وبنيانه + المتحون[2] فصوله وجثمانه[3] + فكيف يدرك الواجب وجدانه والقديم اعتلانه[4] + والعديم اقرانه + الذى خلق الانسان من ماء دافق زعاق[5] + ونطفة صحاق[6] + وعلقة دهاق[7] + فجعله مضغة فى شغف[8] طباق[9] ثم سدده لعصب صفاق[10] + وشدده لعظام وعراق[11] + فسواه بعيون ذات مواق[12] + واذان مولة[13] وقاق[14] + ومعلاق بذواق + فصار ذا مدركات وثاق + فى احسن نظام واتساق +

قلت مرتجلا

هو المعطى لكل ما الما قا	وما من نعمة الا اذا قا
تعالى من كسى الانسان عقلا	وضحكا بعد عجب والشهاقا[15]

[1] العلان كالكتاب الظهور والاظهار والمعالنة والاعلان ١٢ [2] المتحون المتغير ١٢ [3] الجثمان بالضم الجسم ١٢ [4] الاعتلان الظهور ١٢ [5] الزعاق كغراب الماء المر الغليظ ١٢ [6] الصحاق الملح وماء وصحاق كثير ١٢ [7] الدهاق بعضها فوق بعض يقال السموات طباق ١٢ [8] الشغاف الجلدة على القلب ١٢ [9] الطباق [10] الصفاق الجلد الاعم [11] العراق العظم للبحراء من اللحم ج عراق كغراب ١٢ ص ش [12] الماق العين مجرى الدمع ج مواق ١٢ [13] المولة المحدودة ١٢ [14] المعلاق اللسان ١٢ قال الذواق والمذاق والذوق بمعنى واحد ١٢ [15] فسواه بعيون الخ المواق والمولة والدقاق وغيرها صفات كاشفة وكلمات سجعية ليس الغرض من تلك الكلمات وموصوفاتها الا بيان ترتيبه العجيب وخلقه بديع غريب حيث اتى انه تعالى بالشدة بعد الضعف وجعل الانسان وغيره فى اطوار تشتمل على حكم جمة حتى جعله كاملا محكما فى آخر الخلق كما كان ضعيفا فى اول الخلقة كما يقتضى الحكمة ١٢ [16] الشهاق البكاء ١٢

هو الله الذی ہبراء البرایا — بلا فکر تقدمہم سباقا
افاض الخلق جودا بل وجودا — وجود الوجد اولی انفتاقا
ویبدی ما یشاء بلا حساب — وابدی اذا اراد ولا اعتیاقا
وان الانس فی نظر صغار — ولکن الدنی فیہ وفاقا
فصاغ الانس من غیر انتہاء — قد احصاہم لا یحصی الاعتیاقا
ہذا الکثر بین الکل فرق — وسوی خلقہ او فی خلاقا
فان الکل فی شکل غریب — ووصف نادر یجلی الافتراقا
نحیض - اعجف شخت شخیص — نحیل بختر عبل طراقا
طویل - جعبر - ضیق - وسیع — کمیل - ناقص شدقاموا قا
کحیل اکحل - اعشی عیونا — قبیح الوجہ او فی الحسن فاقا
مشیب کسح - اوصح فخذا — قصیر - اطوال رجلا وساقا
بذی مفحش یؤذی کلاما — فصیح فیہ حلو نذاقا
فطین - لغنغ - جسر - یراع — خشاۃ - قوۃ - سفہا لباقا

الجود بالفتح المطر القوی ۱۲ الوجد بالضم الوجود ۱۲ الانفتاق الاتساع والتوسع والاعطاء الکلیۃ الوافی ۱۲ الاعتیاق التعویق یعنی لا مانع فی ایجادہ اذا اراد ۱۲ الصغار کالصغیر والدنی جمع الدنیا یعنی ان الانسان والانسان عند ظاہر الحس صغیر لکنہ قد انطوی فیہ عالم کبیر وفاق فی العالم بعقلہ فمع ہذا الوصف العظیم اوجدہ اللہ الی غیر النہایۃ ومع انہ غیر متناہ لکنہ کامل فی خلقہ وکل فرد منہ مغائر للآخر فی الشکل والوصف ۱۲ الاعتیاق الاحاطۃ والکثر بالضم الکثرۃ والخلاق النصیب ۱۲ النحیض الیبس ضدہ الاعجف ای المہزول والشخت بالفتح والسکون الدقیق الضامر ۱۲ الشخیص الجسیم ۱۲ العبل الضخم ای کثیر اللحم والنحیل الناحل والبختہ القصیر المحکم والطراق ککتاب الشحم والقوۃ واللسن یعنی خلق الانسان علی اشکال واوصاف فبعضہم لحیم وبعضہم مہزول وبعضہم دقیق وبعضہم جسیم وبعضہم قصیر اعبل طراقا وقوۃ ۱۲ الجعر قصیر القامۃ الضیق الفتیق خلاف الواسع - والشدق ظفظفۃ الضم یعنی لیح وہن - المواق جمع المائق وہو بجری الدمع فی ہذا الشعر نشر علی ترتیب اللف یعنی بعضہم طویل کامل وبعضہم قصیر ناقص والبعض متوسط نوحا والآخر واسع عیونا ۱۲ الاکحل الواسع عینا والاعشی من لا یبصر فی اللیل ۱۲ - ۱۰ الاکسح الاعرج ۱۲ البذی الذی یؤذی فی الکلام ای المفحش والیفتہ من بلغ اقصی مراتب الفصاحۃ ۱۲ النغنغ الاحمق الجسر الشجاع والیراع الجبان والخشیۃ الخشاۃ بمعنی اللباق الذکاوۃ فی ہذا النشر علی غیر ترتیب اللف ای یراع خشیۃ وجسر قوۃ ولغنغ سفاہۃ وفطین ذکاوۃ ۱۲

فلما کان فردا فی صفات		ففرد کلهم وصفا ورا قا

والصلوٰۃ علی نتیجۃ الرسل + ومعرف السبل + المقدم علیہم احدانا + والتالی قرانا ولسانا + محمد الذی نسخ ادیانا + وکسر اوثانا + والسلام علی الہ الذین جعل اللہ ودہم ایمانا + وصحابہ الذین اتبعوہ فی ساعۃ العسرۃ ودفعوا کفرا وعدوانا + اما بعد فیقول المفتقر الی رب الخافقین عباس حسین ابن الخریر العلامۃ والبحر الفہامۃ السید الحاج جعفر علی حسانہ اللہ عن شرکل غبی دغوی ان ہذہ سمط درر یہ + وعقود عسجدیہ + وفرائد بہیۃ + وخرائد سنیۃ فی المسائل المنطقیہ + وفوائدہا العلیہ + وعوائدہا السمیہ + وکلیاتہا الاصلیہ + وجزئیاتہا الفرعیہ + وضوابطہا الوضعیۃ + وقواعدہا الخفیہ + وشحتہا فی وشاح التحریر ورصعتہا باوضاح التقریر فنظمتہا فی البیان - وجعلتہا کابواب الکتاب فی فصولہ + حاویۃ لمسائل المنطق واصولہ وانکنت قصیر الباع + قلیل المتاع مسجونا فی انواع الآلام ومشجونا باقسام الاسقام کثیر البلبال فی غیر الاشغال ولکنی توکلت علی اللہ المتعال + ذی المجد والجلال وہو حسبی والیہ المآل + والمرجو من الناظرین الی ما اوردتہ ان ینظروا نظر الکرام فان زلت بہ الاقدام فلیصفحوا عن الخطیات وان اجدت فلیرحموا علی ولیدعوا لی فی الخلوات ؎

فرید

العلم الجلاء للمدرک یمیز بہ الشی عن غیرہ وتارۃ یشارکہما بہ وفیہ اقوال فقیل انہ نسبۃ بین العالم والمعلوم ای حصول الصورۃ وقیل ہو الصورۃ الحاصلۃ وقیل انہ قبول النفس تلک الصورۃ فہو بہذہ المعانی لا یشتمل الا الحصولی الذی یکون بالصورۃ وعبر عنہ بعضہم بالحاضر عند المدرک وقیل انہ مبدا الانکشاف

الاجدان الوجود ۱۲ التالی من یجی بعدک فان ذلک الممدوح کان متقدما علی الانبیاء وجودا وکان متاخرا عنہم رسالۃ لانہ خاتم النبیین ۱۲ السمط والعقد السلک الذی ینتظم فیہ الدر ۱۲ العسجد الجوہر والذہب ۱۲ الفریدۃ الجوہرۃ النفیسۃ ۱۲ والخریدۃ الدرۃ ۱۲ العائدۃ المنفعۃ ۱۲ التوشیح والترصیع التزیین ووضع الجواہر مقامہا الوشاح مایزین من لؤلؤ وجوہر ینظمان یخالف بینہما او یوضع الجواہر تشدہ المرأۃ ۱۲ الوضح الحلی جمع وضاح ۱۲ البلبال الاضطراب ۱۲ قولہ او جعلتہا الخ ای جعلت الدرر والفرائد والسمط وما فی معانیہا والفوائد وما فی معانیہا مقام الابواب والفصول والمباحث وغیرہا ۱۲ منہ قولہ انجلاء بعد التعریف کما یجی جریا ما قالت المتقدمون فی تعریف العلم وحدہ وہم کذلک تسامحا بازعم بعض الفلاسفۃ من اور بالکشف اعم غیرہ من ان العلم یکون بالحواس ثلثا فان الانجلاء والمدرک عام شامل لکل ما یدرک فیجلی علیہ شئی ۱۲

فبهذين المعنيين عندزعمها شامل لجميع اقسامه من الحضوري الذي يحضر به الشي في الذهن بلا توسط صورته والحصولي قديما وحادثا ثم الحصولي المعبر بالتصور الذي بلا حكم فتصور ساذج والا فتصديق وعبر عنه بعضهم باعتقاد النسبة بين الشيئين فهو عين الحكم وبسيط عند الحكما اما عند الامام فهو مجموع التصورات والحكم **فوائد** قيل ان التصديق ليس من الادراك بل هو كيفية انجلائية بسيطة تلحقه بعد + **ب** ذهب بعضهم الى ان الحالة الادراكية اللاحقة تنقسم اليهما **ج** قالوا ان التصور متعلق بكل شي حتى بنقيضه +

قرين

ثم التساذج ان حصل به صورة من غير تردد الذهن فتخييل او مع تردد الذهن بين الطرفين مع تساويهما يسمى شكا والا فالطرف الراجح وهم والتصديق الذي لا يحتمل نقيضه فظن بسيط عند القدماء ومركب عند الاوساط والا فجزم وهو اما ان يكون مطابقا للواقع اولا فعلى الثاني يسمى جهلا مركبا وعلى الاول اما ان يزول بمزيل اولا والاول تقليد والثاني يقين **فوائد** قالت القدماء ان التصور والتصديق متباينان في الحقيقة متحدان في المتعلق كما يظهر في نسبة تتعلق به الشك ثم التصديق فيكون الادراك في الشك تردديا وفي التصديق اذعانيا والنسبة واحدة اما المتاخرون فخالفوا القدماء وهو الحق فانهم قالوا الشك يتعلق بنسبة يقال لها الثبوت والتصديق يتعلق بنسبة يقال لها الوقوع او اللاوقوع وليس الكل منهما الا الادراك فهما مختلفان في المتعلق اي النسبة متحدان في الحقيقة وهو الادراك فتدبر **ب** في التباين الحقيقي بين التصور والتصديق شك مشهور وهو ان التصور متعلق بكل شي حتى بنقيضه فاذا تصورنا التصديق فقد اتحد العلم والمعلوم ولنا شك في اتحادهما حقيقة كما هو عند المتاخرين بل هو باطل بالبداية لانه يكون الادراك بلا حكم عين الادراك مع الحكم ولا يتحد الشي بنقيضه +

قوله بسيط اي الراجح فقط او مركب من الراجح والمرجوح ۱۲ منه قوله يقال لها الوقوع الخ ومن ثم كان التصديق يسمى ايقاعا ۱۲ قوله فتدبر لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكونا مختلفين متعلقا وحقيقة ولا يكون الادراك حقيقة لهما بل يكون كالجنس شاملا وانكان بذا القول مخالفا للفريقين لكنه اقرب الى التحقيق والنظر الدقيق ۱۲

فرع وليس الكل من كل منهما بديهيا والا فانت مستغن عن النظر يا لك الا الدار او التسلسل فبعضهما نظري و بعضهما بديهي وهنا مذاهب اخرى **ا** ذهب الاشاعرة الى ان الكل منهما بديهي فقط **ب** ذهب الجبر بن الصفوان الترمذي الى ان الكل من التصور والتصديق نظري **ج** ذهب الامام الى ان التصورات كلها بديهية والتصديقات بعضها بديهي والآخر نظري **د** قال المتقدمون من الحكماء عكس ما قال الامام اما المحققون منهم والمتكلمون فقد اذعنوا بما نقلناه **خرع** ثم النظري ما يتوقف على النظر والفكر وهو ترتيب معلومات لتحصيل المجهول على مسلك اكثر الفحول اما عند اكثر المتاخرين فهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فهذا هو الحق الحقيق والاحسن عند التحقيق فانه على التفسير الاول لا يكون البسيط كاسبا للمجهول لان الترتيب مستلزم للاجزاء وهي غير معقولة فيه ولا يكون المعرف الا المركب مع انه باطل الا ترى ان الحد الناقص يكون باعتصل وحده والرسم الناقص بالخاصة خاصته وهما بسيطان ليس معهما ثان اما على التفسير الثاني فيكون المعرف بسيطا ومركبا فان الملاحظة شاملة لما كان تصوريا او تصديقيا مفردا او مركبا — والبديهي خلاف النظري **فائدة** في تحصيل المجهول شك خوطب به السقراط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول فكيف الطلب اجاب تلميذه بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه فعاد الشاك مان الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول **فرع** وليس كل ترتيب او ملاحظة مفيد المطلوب عندهم لما ترى اراء العقلاء متناقضة فلا بد من قانون

قوله والا الدار او تسلسل فحق فاذا كان الدور والتسلسل محالان فيكون للتحصيل بطريقهما كذلك اما الاستحالة بالاول فلان لزوم تقدم الشيء على نفسه لان الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو محال لان توقفه عليه اما بواسطة او بوسايط والاول يسمى دورا مصرحا والثاني مضمرا الاول كتوقف ا على ب وتوقف ب على ا فلو كان ا موقوفا على ب ب على ا لكان ا موقوفا على ا لان ا اذا كان موقوفا على ب مثلا فيكون موقوفا على الموقوف عليه لب لا محالة كما لا يخفى والموقوف عليه هنا ك فيكون ا متقدما على نفسه لان الموقوف عليه يكون مقدما على الموقوف وهو محال وقس عليه المضمر كتوقف ا على ب وب على ج وج على د ود على ب ب على ا مثلا — اما استحالة الحصول بطريق التسلسل فهو ايضا محال لان التسلسل هو جريان السلسلة الى غير النهاية فلو كان كلها نظريا متوقفا على الآخر الى غير النهاية لزم استحضار امور غير متناهية — وهو محال اذ اندرك زيدا فعلمه يكون ح موقوفا على علم آخر وهلم جرا فلا بد ان تحصل العلم بالموقوف عليه الموقوف عليه غير متناه فلا نقدر على تحصيله لان المتناهي لا يحيط بغير المتناهي ١٢

عاصم عن الخطاء فی الفکر وهو المنطق ورسمه بغایته اما موضوعه فهو المعرف والحجة وعبر عنه بالمعقولات الثانیة کما قالت القدماء او المعقولات مطلقا کما هو مسلک الآخرا والمعلومات التصوریة والتصدیقیة کما هو عند المتاخرین وظن بعضهم ان موضوعه الفاظ من حیث دلالتها علی المعانی لزعمه ان المنطق یقال فیه الجواب جنس والناطق فصل مثلا والعالم متغیر وکل متغیر حادث قیاس وغیرها من المقولات فزعم ان هذه الاسماء من الجنس والفصل وغیرهما لما کانت مستعملة ومبحوثة من احوالها فتکون من موضوعه **فوائد** ۱ المعقولات وهی ما یوجد فی الذهن اما ان تکون اولیة وهی ما یحصل فی الذهن من غیر ان یلاحظ عروضه فیه شی آخر واما ثانیة وهی ما یعرض الشی فی الذهن سواء کان الوجود الذهنی شرطا لعروضه کالکلیة والجزئیة فانهما لا یعرضان الا للموجود الذهنی لانهما من صفات المفهوم وهو ما یحصل فی الذهن اولم یکن شرطا کالزوجیة والفردیة والشیئیة تعرض الشی فی الذهن سواء کان فی الذهن او فی الخارج ومعقولات ثالثة وهی ما یعرض للثانیة ای یحصل فیه بعدها کما تقول الکلی ذاتی او عرضی فالکلیة من المعقولات الثانیة لما مر والذاتیة والعرضیة من احوالها فتکون فی مرتبة ثالثة وقس علیها الرابعة ب موضوع العلم ما یبحث فیه عن عوارضه الذاتیة التی تلحق الشی بلا واسطة کالتعجب للانسان او بواسطة فالجزئة کالحرکة الاصبع للانسان بواسطة انه حیوان او بامر خارج من المعروض مساویه کالضحک بالتعجب والتی تعرض بواسطة اعم او احض من المعروض فیسمی عرضا غریبا کموضوع الطب مثلا بدن الانسان فانه یبحث فیه عن عوارضه وهو الصحة والمرض وکذا موضوع المنطق ما یبحث فیه عن احواله کالجنس والفصل والذاتی والعرضی والقیاس وغیرها فان کلها من موضوعه لانه یبحث فیه عن حاله وکیفیته ای الایصال فالجنس والفصل مثلا یبحث فیه عن حالهما بانهما کیف یرکبان الی ان یوصلا الی المجهول وهو النوع ج لما کان بعض العوارض محمولا وحالا وعرضا البعض آخر کقولنا الجنس کلی والخاصة عرضی فلا یکون ما هو المحمول موضوعا

قوله لعرض الشی فی الذهن الخ عروضا اعتباریا احترز به عما من قوله کالشیئیة الخ فان الشیئیة لما لم تکن من صفات المفهوم عروضه فلم تکن خاصة له بخلاف الجزئیة والکلیة فانهما من صفاته فتختص باقسامها کما لا یخفی وعرض الشیئیة لکل شی عروضا اعتباریا ای کان الشی فی الذهن او یکون فی الخارج فلا یکون الوجود الذهنی شرطا لعروضها بخلافهما اهـ منه

من حيث هو محمول لان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لا عنه فالعوارض لا تكون موضوعات اذا بحث عن نفسها
لا عن عوارضها كالكلي ههنا فالمعقولات اذا حملت على الموضوع تسمى عوارضه ولا تكون لتعدده واذا حملت الاخرى
عليها وهي مفروغ عنها فهي اعم من الموضوع وسيطل ما قيل ان المعقولات الثانية فقط فان الكلي مثلا كان
منها لكنه اذا وقع البحث فيه وبه كما مثلنا فصار حالا وعارضا فلا يعد من موضوعه وهو باطل ومن ثم قيل انه
المعلومات التصورية والتصديقية او المعقولات فانها عامة ادلية كانت ثانية او ثالثة لكن ما قلناه
فهو احضر **قوله** يسمى الموصل الى المجهول التصوري معرفا والى المجهول التصديقي حجة وقولا شارحا
ولما كان العلم باقسامها موقوفا على الكلي والجزئي واقسامهما والقضايا وغيرها مما ذكروه ولا يعلم معانيها
الا بدلالة اللفظ عليها فقدمها وذكر الموقوف الاهم ثم الاهم **قوله** الدلالة كون الشي بحيث
يلزم من العلم به العلم بالآخر ويسمى الاول دالا وموضوعا في الوضعية والثاني مدلولا وموضوعا له في الوضعية و
معنى ومنطوقا في اللفظية وقد يعبر عن المعنى بالمفهوم والمقصود والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية وكلاهما ان كانت بجعل الجاعل وتعيين الاول بازاء الثاني فوضعية والا فان كانت
الدلالة باقتضاء الطبع فطبعية كدلالة اح اح على الوجع وسرعة النبض على الحمى وان كانتا باقتضاء العقل
فعقلية كلفظ زيد من حيث دلالته على الالفاظ والدخان على النار **قوله** عوائد الاولى اختلفوا في الوضع
فقالت الاشاعرة ان الله قد وضع الالفاظ بازاء المعاني وعلمها الانبياء فتعلم منهم الامم وقال
ثلة من المتكلمين ان الواضع هو الناس وذهب ابو اسحاق ان الواضع هو الله والناس جميعا والثالثة
قد ذهب ابو نصر وابو علي وتابعوهما الى ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وزعم بعض المتاخرين
انها موضوعة للصور الخارجية اما مذهب الجمهور من المهاجرين انها موضوعة لمعان مطلقا صورا
ذهنية كانت او خارجية والثالثة قيل المناسبة بين الموضوع والموضوع له ضروري كما ذهب اليه
المعتزلة وقال البعض ليس بضروري **قوله** ثم ان الدلالة الوضعية المبحوث عنها في المنطق
ثلثة لانها ان كانت بدلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فمطابقة او على جزئه تضمن او على لازمه
التزام ولا بد فيه من اللزوم بين تصور اللازم والملزوم عقلا كان او عرفا ويلزمهما المطابقة

ولا يلزمان لها كما في البسيط الذي ليس له لازم **ف** قال الامام لكل ماهية لازم وهو انها مغايرة لغيرها وعين لنفسها فيكون بين المطابقي والالتزام ملازمة والتزام عنده **ب** قيل ان الالتزام متروك في العلوم فانها لافادة الغرض الاصلي كمثلها **فريد** ان قصد بجزء اللفظ دلالة على جزء معناه مركب قولي والا فمفرد **فائدة** قال ابو الفتح وغيره من المنطقيين ان الافراد والتركيب صفتان للمعاني وزعم بعضهم انهما صفتا اللفظ **فريد** والمفرد ان كان مرآة لتعرف الغير فقط فاداة عندهم وحرف عند النحاة وان استقل معناه ولم يقترن بالزمان فاسم والا فكلمة **ب** قيل ان الكلمات الناقصة من الادوات **ب** كل فعل عند العرب ليس بضروري ان يكون كلمة عند المنطقيين الا ترى ان امشي فعل عندهم لكنه لما دل على الفعل مع الفاعل فيكون مركبا فلا يعد كلمة لان الكلمة من اقسام المفرد بخلاف يمشي لانه لا يقال في عرف النحاة انه فعل مع الفاعل +

قوله لابد فيه من اللزوم عقلا او عرفا الخ المراد من اللزوم علاقة وامر يستصحب احد الامرين مع الآخر وهو اما عقلي كان ذلك الامر عند العقل بان يلزم من تعقل احدهما تعقل الآخر كزوجية الاربعة فان تصورنا معنى الاربعة انتقل ذهننا الى انه زوج وينقسم الى متساويين ليس بفرد او عرفي بان يشتهر لزومهما واستصحابهما عرفا وعادة كاستصحاب الجود بالنسبة الى الحاتم فانا اذا سمعنا الحاتم انتقل ذهننا الى الجود بسبب شهرته بذلك لو كان ذلك عند العقل فقط لما احتجنا الى هذه الشهرة والسماعة بل احتجنا الى ضبطها وتصورها في ذهننا ١٢

قوله يلزمها المطابقة انها اما للتضمنية فلان دلالة اللفظ الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد دلالته على معناه وهو المعبر بالكل وانتفت قد يوجد الجزء بدون الكل قلت نعم لكن دلالة اللفظ الذي هو الكل على جزء معناه لا يكون الا بعد كله فاذا قلنا ان التضمنية ماول فيه جزء اللفظ على جزء معناه فالجزء مضاف والمعنى مضاف اليه والمضاف بصفة الاضافة لا يفهم قبل المضاف اليه فلا بد لنا ان نفهم المضاف اليه قبل المضاف ثم نضيف اليه شيئا فهناك ضروري ان يدل اللفظ على معناه ثم على جزئه

قوله ان الكلمات الناقصة الخ

اختلفوا في كون الافعال ادوات فعند البعض افعال لتصرفها واقترانها بالزمان وهو لا يوجد الا في الفعل وقال البعض انها من الادوات لان معانيها غير مستقلة لا تتم الا بالاسم فلذا قلنا لفظة قيل والحق انها من الادوات اما عند اهل العربية فهي افعال ناقصة وتسمى افعالا وجودية لان مفهومها ليست الا ثبوت نسبة في زمان والاقرب الى الحق ان يستثنى منها ليس فان في مفهومه سلب نسبة ١٢

فریق وایضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم ویدخل فیه المضمرات واسماء الاشارات **فائدة** ان الواضع ان لاحظ امرا کلیا عند الوضع کما عند وضع الانسان لاحظنا المفهوم الکلی فاما ان یضع اللفظ بازائه او لا ففی الاول یکون الوضع عاما والموضوع له کذلک فی الثانی وضع عام والموضوع له خاص کما فی المضمرات والاشارات فانا اذا وضعنا لفظ هذا مثلا فقد لاحظنا کل ما یشار الیه لکنا وضعناه لکل واحد واحد من کل ما یشار الیه وعکس الاول وضع خاص والموضوع له کذلک والوضع خاص والموضوع له عام یکون فی عکس الثانی **فریق** ثم المفرد ان تم تشخص معناه بعد اتحاده فان تساوی وجوده فی کثیرین فمتواطئ ومشترک معنوی والکثیرون افراده وان تفاوت بالاولیة والاولویة والشدة والزیادة فمشکک والتشکیک فی الماهیات عند المشائین لان نسبتها الی افرادها سواسیة فلا تفاوت فیها اما الاشراقیون فقالوا بجواز التشکیک فیها ثم ان کثر معناه فان وضع لکل ابتداء فمشترک الا فان اشتهر فی ما وضع له ثانیا فمنقول شرعی او عرفی خاص او عام والاعتبار للناقل والا فاستعمال اللفظ فی الموضوع له حقیقة وفی غیره بعلاقة مجاز وبدونها مرتجل قیل ان المرتجل من المشترک لانه وضع لمعان بأوضاع متعددة وقیل من المنقول لان النقل یوجد فیه ثم ان کانت علاقة التشبیه ای المشارکة فی امر فاستعارة والا فمجاز مرسل - وههنا **فوائد علیه** الاولی اختلفوا فی الاشتراک فقال البعض انه لا یکون مطلقا وسلک البعض الی انه لا یکون فی الاثبات اما فی النفی فیقع وقال الاخر بامکانه ولکن لا یقع فی الضدین عنده وفصل الآخر بانه لا یکون فی الواحد ویکون فی التثنیة والجمع ثم القائلون بوقوعه فبعضهم یقول انه بطریق الحقیقة وقال الآخر علی سبیل المجاز والحق انه واقع حقیقة فی الکل حتی بین الضدین کالقرء **والثانیة** قال سیبویه الاعلام کلها منقولات اما عند الجمهور فبعضها منقولات وبعضها مرتجل **والثالثة** قد حصروا العلاقة فی خمسة وعشرین نوعا

قوله والاعتبار للناقل فالناقل ان کان شارع فشرعی کالصلوة فانها موضوعة للدعاء ثم وضع الشارع للافعال المخصوصة وان کان الناقل عرفا عاما فعرفی عام کالدابة فانها فی الاصل کانت لما یدب علی الارض ثم نقلوا العرف العام لذوات القوائم الاربع وان کان الناقل عرفا خاصا فعرفی خاص کالنحاة فانهم وضعوا الاسم والفعل والحرف لمعانی المشهورة بینهم کانت فی الاصل للوسم والعمل والطرف مثلا ۱۲ قوله او وضاع متعددة فالمعنی الثانی الذی من غیر علاقة یکون موضوعا له عند القائل ۱۲ قوله الاعلام کلها الخ بان کانت فی الاصل موضوعة للمعانی ثم نقلت للاعلام وانظر بیان حکمه الکبری ۱۲ منه

المشابهة والسببية والمسببية والمضادة والكلية والجزئية والمجاورة والزيادة وحذف المضاف خاصة وحذف المضاف اليه والحذف مطلقا واللازمية والملزومية والتقييد والاطلاق والعموم والخصوص والحالية والمحلية والآلية والبدلية والتكارة والمعرف الاول اليه والكون عليه وادرج البعض بعضها في بعض فقيل انها اثنا عشر نوعا الثمانية الاول والنقصان والاستعداد والتعلق والمشاكلة وقيل اربعة المشابهة والاول اليه والكون عليه والمجاورة وقيل خمسة بزيادة المشاكلة **الرابعة** علامة الحقيقة التبادر وللمجاز استعمال اللفظ بالقرينة والاطلاق على المستحيل **الخامسة** اذا كان للفظ معنى آخر غير المستعمل فيه ويكون التردد في كونه حقيقيا او غيره فقال بعضهم ان المجاز والنقل اولى من المشترك واذا دار اللفظ بين معنى المجازي والمنقول فالمجاز اولى من

قوله السببية المسببية اعلم ان يطلق السبب على المسبب نحو مطرت السماء نباتا مقام مطرت غيثا او يطلق المسبب على السبب كاطلاق الخمر على العنب والمضادة بان يطلق احد الضدين على الآخر كالجزاء المختص بمقابلة الاحسان على العقاب بجريمة والكلية بان يطلق الكل مقام الجزء كالاصابع على الانامل والجزئية كاطلاق الرقبة على الانسان والمجاورة بان يطلق احد المتجاورين على الآخر كالميزاب مقام الماء والزيادة بان يزاد على الاصل لفظا آخر ليس كمثله مقام ليس مثله والحذف بان يحذف عن الاصل لفظ ما فاعلا كان او مفعولا وغيرهما نحو نعم في جواب هل جاء زيد مقام نعم جاء زيد وبين الله ان تضلوا اي لئلا تضلوا وحذف المضاف نحو واسال القرية بحذف الاهل وحذف المضاف اليه خاصة نحو اب مقام ابي في جواب من جاء من اقربائك والازمية والملزومية فالاول كالنطق للملزوم على الدلالة اللازمة نحو الحال ناطقة اي دالة والثانية كشد الازار على الاعتناق عن النساء والتقييد بان يطلق المطلق على المقيد كاليوم ليوم القيمة والاطلاق بان يطلق المقيد على المطلق كالشفر الذي هو شفة الابل للشفة المطلقة والعموم بان يسمى العام باسم الخاص نحو قولك ندع ابناءنا اذا ابناءكم فان الابناء عام والمراد بالحسنين او الحيوان يطلق على الانسان ويراد به الخصوص فعلاقة العموم كاطلاق الرومي ويراد به الابيض والحالية بان يطلق المحل على الحال كما في قوله فليدع ناديه اي اهل ناديه والمحلية بان يسمى الحال باسم المحل كاطلاق رحمة الله على محمد خان الرحمة حال هو محله والآلية كما يطلق اسم الآلة على ذي الآلة كاللسان على الذكر والبدلية بان يطلق احد البدلين على الآخر كالدية للدية والتكارة بان يطلق اسم الشيء المعرف على احد منكر بالعلامة على السخي والمعرف خلافه كما يقال رحمة الله لمحمد والسخي للحاتم والاول اليه بان يسمى الشيء باعتبار ما يؤول اليه كما يطلق الخمر مقام العنب نحو اني اعصر خمرا مقام عنبا والكون عليه بان يسمى الشيء باعتبار ما كان نحو آتوا اليتامى اموالهم فان اليتيم بعد البلوغ عند اتيان الاموال ١٢ منه

قوله ان المجاز والنقل اولى الخ من المشترك بان يجعل ذلك المعنى مجازيا او منقولا ١٢

النقل لانه اكثر وقوعا منه **السادسة** المجاز بالذات يكون فى المبادى وبتبعيتها فى الافعال وغيره من المشتقات والادوات كما يقال نطقت الحال والحال ناطقة فالاول فى النطق وبواسطته فيهما وقيل انه يقع فى الحرف ايضا بالذات **فريق** وان تكثر اللفظ واتحد المعنى فمرادف **فا** انكره القوم لخلوه عن الفائدة والواحد كاف فى الافهام **ب۲** لا يجب قيام كل مرادف مقام الآخر والكلام من لغة واحدة الا ترى انه يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه **ج** هل يكون بين اللفظ المفرد والمركب ترادف فاختلف فيه والحق انه موجود كالانسان والحيوان الناطق **فريق** والمركب ان صلح ان يحكم عليه فتام والا فناقص وتقييدى ان كان الجزء الثانى قيدا للاول والا فغيره والتقييدى ان صار كالكلمة الواحدة فامتزاجى والا فغيره والتام اما خبر وقضيته وهو كلام محصل يصدق او يكذب او ما احتملهما بالنظر الى مفهومه او انشاء **فائدة** المشهور فى تعريف الخبر انه قول يحتمل الصدق والكذب وقيل انه ما يقصد به الحكاية عن امر فلا يخفى انه لا يخل من تلك التعريفات عقد كلامى هذا كاذب فالحق ما قلناه لانه لا يكون خبرا ولا انشاء ابناء عليه فانهما قسمان من كلام محصل وهو ليس كذلك او هو خبر بالنظر الى مفهومه اما من حيث القيود الخارجية فهو انشاء فلا حاجة الى التاويلات المذكورات فى المبسوطات **فريق** ثم الانشاء ان دل على طلب الفعل مع علو الطالب فامر ومع خضوع فسؤال ودعاء او مع التساوى فالتماس وان كان مطلوبه منه فهما فاستفهام او ترك الفعل فنهى او اقبال احد فنداء وان لم يدل على طلب الفعل بل دل على الاعلام عما فى ضمير المتكلم فتنبيه فان كان

قوله لا يخل من تلك التعريفات اخرا بالنظر الى التعريف المشهور فهذا العقد لا يحتمل شيئا منهما اذ هو صادق غير محتمل للصدق بالنظر الى اعتراف المتكلم بكذب كلامه غيه التام فهو صادق فى ذلك ما الى النظر الى الكلام فهو كاذب لان المحمول فيه كاذب - اما عدم انحلاله بالنظر الى قول صاحب القيل فلان المحكى عنه يكون مقدما على الحكاية وههنا تخالف لانه تم الى لفظ كاذب فهو بتمامه اما محكى عنه او حكاية فان كان الاول فليس بعده حكاية وان كان الثانى فليس قبله محكى عنه فان قلت ان المشار اليه بلفظ هذا فى كلامى هذا كاذب حكاية فالمتقدم ثابت قلت ان المشار اليه الذى هو محكى عنه انما لفظ كلامى او لفظ كاذب او هما معا والاولان باطلان بداهة لعدم مفهوميهما ولا سبيل الى الثالث فانه مرتبة المحكى عنه وليس حكاية بعده ۱۲ منه

ظهار محبة الشيء مطلقا فهو تمني او الممكن فقط فهو ترجي - ثم المفهوم بحسب نفسه ان منع الشركة في غيره فجزئي والا فكلي وقد يقال الجزئي المندرج تحت الكلي **فوائد و عوائد** قد علمت مما قلنا ان محسوس الطفل وضعيف البصر والصورة الخيالية من البيضة المعينة ليست بكليات بوجهين الاول ان ما يحسه الطفل في اول زمان الولادة يصدق على كثيرين عنده لكنه في نفسه مانع منه وكذا غيره من المذكورات والثاني ان المفهوم ما يحصل في العقل من المذكورات غير حاصلة فيه ولهذا لم يحصل التمايز عندهم لحصولها في الحس المشترك **ب** قد اشتهر بين السابقين ان الكلية والجزئية صفتان للعلم وقال اللاحقون تتصف بهما المعلوم **ج** قالوا ان الجزئي لا يكون كاسبا لغيره ولا مكتسبا منه **د** في تعريف المشهور للجزئي تسكان الاول ان الصورة الحاصلة من البيضة المعينة والشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في مبدء الولادة جزئيات مع انها غير ممتنع صدقها على كثيرين والثاني ان الصور الحاصلة من زيد في اذهان طائفة يصدق عليها صورة الواحدة فتكون كلية وشك في الكلي بانه موجود فيكون متشخصا ام لا وعلى الاول لا يصدق على كثيرين لتشخصه وعلى الثاني لا يكون موجودا لان الشيء ما لم يتشخص لم يجد فاذا لم يجد لم يكن جزءا لماهية والحال انه يكون جزءا كما يجيء - **فريع** والكلي اما ممتنع افراده كشريك الباري او امكنت ولم توجد كالغقاء او وجد الواحد مع امكان الآخر كالشمس او امتناعه كالواجب او وجد الكثير مع التناهي كالسبعة السيارة او عدمه كالنفوس عند الحكماء ثم الكليان ان تصادقا كليا فمتساويان والا فان كان التفارق كليا فمتباينان والكان جزئيا فهوا اما من الجانبين فاعم واخص من وجه او من جانب واحد فقط فاخص واعم مطلقا ونقيض المتساويين متساويان ونقيض الاعم والاخص مطلقا

قوله المفهوم بحسب نفسه الخ اي لا باعتبار امر خارج عنه من ذهن خاص وحس خاص مثلا فان الصورة الحاصلة من البيضة المعينة مشتبهة بغيرها من البيض لكن بحسب نفسها لا تصدق على غيرها والا لا تكون متعينة وقد فرضناها متعينة على ان المراد من الشركة شركة مخصوصة اي الجمعي لكون اللام للعهد فاشركة الجمعي ليست في صورة البيضة وغيرها من الجزئيات فانها لا تصدق على غيرها اجتماعا بل تصدق على سبيل البدلية اه منه

بمعکسہما اما بین نقیضی الاخص والاعم من وجہ فتباین جزئی کما یکون بین نقیضی المتبائینین **فائدہ**
قیل فی تساوی نقیضی المتساویین شک بتقابض المفہومات الشاملۃ السلبیۃ کلاشریک الباری ولا
اجتماع النقیضین ففیہما مساواۃ مع انہ لایصدق شریک الباری باجتماع النقیضین وایراد ان علی
نقیضی الاعم والاخص مطلقا الاول ان لااجتماع النقیضین اعم من الانسان مع ان بین نقیضہما
تباینا والثانی ان الممکن العام اعم من الممکن الخاص فکل لاممکن عام لاممکن خاص وکل لاممکن خاص
اما واجب او ممتنع وکلاہما ممکن عام (فیصح ان یقال مقامہ کل لاممکن خاص ممکن عام) فینتج کل لا
ممکن عام ممکن عام والممکن العام کان عاما من اللاممکن الخاص کذالک یکون اللاممکن العام ھف
فرید الکلی اما ان یکون جزءا لماہیۃ الافراد فذاتی او عینہا فنوع حقیقی او خارجہا فعرض
وعرضی قال لبعضہم ان الذاتی مالایفہم الماہیۃ قبلہ او ماثبت لہا بلا علیۃ وقیل انہ یطلق علی
الداخل ثم الذاتی ان کان جزءا مشترکا بین مختلفی الحقیقۃ فجنس او ممیزا فخصوص والمرکب منہا نوع
حقیقی بالمعنی الاخص من الاول والخارج ان کان مختصا بالحقیقۃ الواحدۃ فخاصتہ والا کالجنس فعرض
عام وکل منہما ان امتنع فراقہ عن المعروض فلازم لہ اولوجودہ والا فمفارق دائم او زائل اما بسرعۃ
او لبطوءہ واللازم بین ان لزم تصورہ من تصور الملزوم او لایکفی تصورہما فی الاذعان باللزوم بینہما
والا فغیر بین وھہنا شک ہو ان اللزوم بین اللازم والملزوم لازم ام لا علی الثانی یجوز انفکاکہ
فعند انفکاکہ لایبقی اللازم لازما وعلی الاول فنقول ان بین ہذا اللازم والملزوم لزوما ثم ہذا اللزوم
اما لازم اولا فیتسلسل وفی تلک الکلیات سموط وعقود السمط الاول فی الجنس وفیہ درر الدرۃ الاولی

قولہ بتقابض المفہومات الشاملۃ الخ فکل ما ہو فی الواقع یصدق علیہ لااجتماع النقیضین فیصدق علیہ لاشریک الباری مثلا
فان قلت ان لاشریک الباری یصدق علی اجتماع النقیضین ولااجتماع النقیضین علی شریک الباری فلایتم التساوی قلت ان شریک الباری
واجتماع النقیضین لاوجود لہما حتی یصدق علیہ او فی صدق الموجبۃ وجود الموضوع ضروری - قولہ فمتساویان الخ کالانسان والناطق والتباینان
کالحجر والفرس والاعم والاخص من وجہ کالحیوان واللابیض فانہما متباینان جزئیا لان الحیوان غیر موجود فی الجماد اللابیض والحیوان موجود فی الفیل وہما
مجتمعان فی البط اللابیض والاعم والاخص مطلقا کالحیوان والانسان فالحیوان ہاہنا موجود فی الفرس والانسان لیس موجودا فیہ وکلما یجد فیہ
الانسان یجد الحیوان فیہ ودل علی مسئلۃ الاصول مسئلۃ التقابض باتمامہ حرفہ السلیب فی الاصول ۱۲

اشتهر في تعريف الجنس انه كلي يقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو واعلم ان ما يقول
عن الماهية مختصة لشئ او مشتركة كما سيجئ فاذا سئل عن امر او امور متفقة الحقيقة فيجاب بالنوع والى التام
واذا سئل عن امرين او امور مختلفة الحقيقة فيجاب بالجنس فان كان الجنس جوابا عن الماهية وعما
يشاركهما في ذلك الجنس فقريب والا فبعيد كالحيوان والجسم النامي فالاول يقع جوابا عن الماهية وعن
بعض مشاركيها في الحيوانية وعن كلها بخلاف الثاني فانه يقع جوابا عن بعض ما يشارك في النمو دون
عن كل ما يشارك فيه الا ترى ان الانسان والفرس والشجر مشاركة فيه لكن اذا سئل بالانسان والفرس
والشجر ما هم فيجاب به واذا سئل عن الاولين فلا يجاب به مع انهما شريكان فيه ثم ان تسمية الاجناس
بحسب التصاعد من الخاص الى العام فيسمى اخصها سافلا + والعالي والاعم جنس الاجناس وما بين العالي
والسافل اجناس متوسطات **الدرة الثانية** الاجناس العالية عشرة وليس في العالم شئ خارجا
عنها ويقال لتلك الاجناس العالية مقولات عشرة احدها الجوهر الذي يقوم بالذات والتسعة
للعرض القاسم بالغير وهي الكم والكيف والاين والاضافة والملك والفعل والانفعال والمتى والوضع
الدرة الثالثة اشتهر بينهم ان لا يكون للماهية الواحدة جنسان قريبان في مرتبة واحدة
من القرب ولا يكونان لها بعيدين كذلك فان للانسان مثلا جنس قريب هو الحيوان وليس له قريب
آخر يجري مجرى الحيوان والجنس البعيد كالنامي وليس في ملك المرتبة بعيد آخر يفيد فائدته بل بعده وهي
مرتبة اخرى كالجسم مطلقا ودلائله في المبسوطات **الدرة الرابعة** قال الشيخ وغيره من المحققين
ان الجنس والنوع متحدان في الوجود الذهني والخارجي وقال البعض انهما موجودان في الواقع بوجودين
لكن الفصل اذا انضم الى الجنس فحصل النوع منهما فيتحد الكل حينئذ في الوجود وقيل الموجودات النوع بسايط والاجناس
والفصول منتزعة عنها ولا وجود لها الا بمنشاء الانتزاع فهما متحدان بالمنشاء والحق هو الاول
لان المراد من وجوديه الذهني والخارجي الوجود التحصلي الذي يكون بانضمام الفصل فاذا انضما فحصل
النوع والوجود التحصلي معاد الا فلا ريب[ل] ان الابهام مقدم على التحصل فللجنس وجود ابهامي للنوع تحصلي

[ل] قوله الا فلا ريب اي انلم يكن المراد من وجودين تحصليا فلكل منهما وجود على حدة في نفس الامر للجنس ابهامي وللنوع تحصلي اما
اذا كان المراد منه تحصليا فهو للنوع والجنس والفصل واحد الذي يكون من الاجتماع وبعد الاجتماع لا يفترق احد
من الآخر في الوجود وهو الوجود التحصلي ٢

الدرة الخامسة ان الكلي عام من الجنس وخاص منه باعتبارين اما عمومه فلصدقه على الجنس وغيره من الكليات فكانه جنس للكليات الخمسة وهي مختلفة الحقايق وما صدق على مختلفة الحقائق فهو جنس فيكون اعم جنسا للجنس وغيرها اما خصوصيته فلان الجنس له افراد كالحيوان والجسم والكلي وغيرها لما صدق عليها التعريفه والفرد خاص بحاله الفرد فلا شك انه يلزم اجتماع العموم والخصوص لانه باعتباري الذات والعرض **الدرة السادسة** ان الحكماء قد عبروا عن الاجزاء الخارجية بالمادة والصورة واذا حصلتا في الذهن فسموهما بالجنس والفصل فظهر لك ان الاجزاء الخارجية والذهنية متغايرة بالاعتبار وان التركيب الخارجي مستلزم للتركيب الذهني ومن ثم قيل ان الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة كالنمو مادة غير محمول على الانسان مثلا وبشرط الزيادة كالنمو نوع والماخوذ لابشرط شئ جنس محمول على المركب الماخوذ بشرط لاشئ - وان شئت فرضت تلك المراتب في كل ماهية **السمط الثاني** في الفصل وفيه **فرائد الاولى** قد عرفت في تعريفه انه مميز الشئ عما عداه ويكون مقولا في جواب اي شئ هو في جوهره فان ميز الشئ عما يشارك في الجنس القريب فقريب والا فبعيد **الثانية** ان الفصل يكون مقوما وجزءا للنوع ومقسما للجنس وكل ما هو جزء للنوع الفوقاني جزء للتحتاني الى نوع الانواع وعكسه ليس بضروري وكل مقسم للنوع التحتاني مقسم للنوع الفوقاني الى الجنس العالي من غير عكس **الثالثة** ان الفصل علة لرفع ابهام الجنس عند الحكما ومن ثم قيل فصل

قوله فلان الجنس له افراد الخ اي الجنس الذي معناه انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق له افراد يصدق على كل واحد منها ذلك المعنى للجنس كما هو واضح الافراد ومثال الافراد كالجسم والحيوان والكلي فان كلا واحد منها يصدق عليه معنى الجنس فانه يصدق عليه على كثيرين مختلفين بالحقايق الاترى ان الجسم يصدق على النباتات والجمادات وكذلك الكلي والحيوان فان الكلي يصدق على الخامسة وغيرها من الكليات الخمسة المختلفة في الحقائق كغيره من المابيات على افرادها فالفرد خاص بحاله فرد فاجتمع الخصوص والعموم فكذا باعتباري الذات والعرض اي كلية الجنس باعتبار الذات اي الكلية داخلة في ذات الجنس كما يقال في تعريفه وبيان حقيقته انه كلي مقول الخ وجنسية الكلي باعتبار العرض لان مفهوم الجنس ليس عينا للكلي ولا جزءا منه كما لا يخفى من تعريف الكلي فيكون الجنس عارضا له ١٢ منه

قوله ان الاجزاء الخ لان الجنس والمادة والفصل والصورة متحدان عندهم حقيقة فاذا كان لماهية اجزاء خارجية فتكون هي مادته وصورته ويكون لها اجزاء ذهنية اي تعبر عنها بالجنس والفصل فانهما عينيا بالنفس كما ثبت عندهم ودلائله في المبسوطات ١٢

الجنس لایکون جنسا بحیث یکون ذلک الجنس فصلا له و مال بعضهم الی جوازه کالناطق فهو فصل للحیوان
وجنس له باعتبار انه تشترک فیه الملک والانسان فالحیوان فصل لهما یمیزه بالنمو وغیره **الرابعة**
لایکون لشیئ واحد فصلان فی مرتبة واحدة کما تقدمت من عدم الجنسین له فی المرتبة الثالثة
الخامسة ان الفصل لو صح لافاد الثانی جنس احد فی مرتبة واحدة والالزم لنوع جنسان وهو باطل
کما سبق الی آخره فصول الجواهر جواهر عند المشائین لا عند الاشراقیین فیجوزون کون الاعراض
فصولها کالسریر فانه مرکب من قطعات الخشب والهیئة الوحدانیة الممیزة عما عداه لکنه جوهر والهیئة
عرض **السابعة** الاجناس الرکانیة لا وجود للفصل له **الثامنة** قیل لا وجود للفصل لانه اما ان یکون
عاما وهو باطل لان ما به التمایز لایکون عاما ومشترکا وهو ممیز فلا یکون کذلک
والا کان الشائی فیکون[عنه] مرکبا من العام ومن شئ یمیزه عن یشارکه فیه وهو الفصل فتحقق الفصل
آخر ثم نجری الکلام فی هذا الفصل فتسلسل **العقد الثالث** فی النوع وفیه **مرجان ۱** النوع
انه مقول علی متفقی الحقیقة فی جواب ما هو **ب** قد یطلق النوع علی الماهیة المقول علیها
وعلی غیرها الجنس والاول حقیقی والثانی اضافی وبینهما عموم[عنه] من وجه وقیل بینهما عموم وخصوص
مطلقا **ج** کل کلی من الخمس بالنسبة الی حصصه الحاصلة بالاضافة الی ما تحته **د** مراتب
الانواع متشاکة فاعم الکل عال واخص الکل سافل ونوع الانواع والاخص من بعض
المتوسط والمباین للکل مفرد **السمط الرابع** فی الخاصة والعرض العام وفیه
جمان ۱ الخاصة[ثانیه] مقول علی متفقة الحقایق والعرض العام خارج محمول[ثالثه] علی
مختلفة الحقایق والخاصة بمعنی ما یختص بشئ تسمی خاصة اضافیة[رابعه] **ب** ان العرض

[عنه] قوله فیکون مرکبا من العام الخ لان الخاص یکون فردا داخلا تحت العام والعام یکون مقولا له وداخلا فی ماهیته کالحیوان
فیکون له ما یمیزه عما یشارکه ویرفع عمومه وهو المعبر بالفصل فاذا کان الفصل خاصا فلابد ان یترکب من عام وفصل ۱۲
[عنه] قوله بینهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فی الانسان وجود الثانی بدون الاول فی الحیوان ووجود الاول بدون
الثانی فی الصورة الجسمیة الکلیة علی طریق المشائین فانها نوع حقیقی بالنظر الی افرادها ولیست باضافی لعدم وجود ما
تحت الجنس ۱۲ [ثالثه] قوله لیست خاصة اضافیة الخ کما قال شارح المطالع فان الشئ اذا امتاز عما اختص به عن غیره فهو ممیز عنه فیکون مختصا
ولا یکون فی غیره فیکون اضافیا ۱۲

غير العرضي عند الجمهور لانه الخارج المحمول ينعكس والعرض خلافا على ان العرض بسيط والعرضي مركب
من العرض وشيء آخر اما عند من قال انه المقول المحمول الخ كما عرفت في التعريف فلا فرق بينهما ثم
انهما غير المحل عندهم لكن الفاضل الدواني قال بانهما متغايران بالاعتبار فطبيعة العرض لا بشرط
شيء عرضي عنده وبشرط شيء محل وبشرط لا شيء عرض مقابل للجوهر ولهذا صح الماء ذراع والنسوة
اربع ولا يخفى وهنه ج قال الشيخ ان وجود الاعراض عين وجود محالها د قيل ان الدائم قسم
من اللازم والحق ان اللازم لا يكون الا الدائم يبقى الى بقاء المعروض والمفارق لا يكون الا الزائل
بسرعة كان او ببطوء هـ لوازم الماهية تستند الى نفسها مع قطع النظر عن وجودها وذهب البعض
ان للوجود دخلا فيها فتستند اليها اذا صارت موجودة والحق ان له دخلا في بعضها لان لوازمها
ثلثة اقسام بعضها مقدم على وجودها كالامكان وبعضها مع وجودها كالتشخص والمكانية
وبعضها متاخر عنه كالعلم واللون مثلا فوائد ب مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك
المفهوم كليا طبيعيا والمجموع كليا عقليا فوائد ا قد عرفت تلك الاعتبارات في الكليات
الخمس فكلها على ثلثة اقسام ب والطبيعي له اعتبارات ثلثة فهو بشرط لا شيء يسمى مجردة وبشرط شيء
مخلوطة واللا بشرط شيء مطلقة وقس عليه حي حي ومرسلة ونحلد ج يصدق على الماهية عند الاطلاق
انها ليست بموجودة ولا معدومة فيجوز ارتفاع النقيضين ههنا د كل كلي في مرتبة لا بشرط شيء
يسمى حقيقة وماهية مطبقة لما تحتها ومن ثم قيل الحقيقة ما به الشيء هو هو فاذا قيدت او اضيفت الى ما تحتها
بحيث يكون الاضافة اليه خارجا والاضافة داخلة فهي حصة فالكلي مع التقييد حصة وفرد اعتباري ومع القيد

قوله ولهذا صح الماء ذراع الخ بيان الذراع هو الكم والمقدار المخصوص فحمله لكمين الاتحاد وبين المحل والعرض حقيقة لم يصح
الحمل لتواطي هنا لان المحل هنا كذلك الذراع واعلم ان ما قال هذا الفاضل فهو باطل لان المضاف في الاول
محذوف اي الماء وذراع وفي الثاني لا يلزم ان يكون الاتحاد حقيقة لجواز الاتحاد بالعرض في محل الشائع ولجواز ان يكون اصله
النسوة عدد هذا الربع ١٢ قوله فالكلي مع التقييد اي الكلي مع الاضافة حصة ١٢ قوله مع القيد الخ والتقييد اعم سواء
كان توصيفيا او اضافيا بان كان القيد صفة كحيوان ناطق او كان مضافا اليه كجود زيد ١٢

والتقييد كليهما فرد حقيقي وربما يقال له الشخص سيما في ذوي العقول هـ المنطقي والعقلي لا يكونان في الخارج
الا بالطبع باعتبار من الخلط والاطلاق فاختلف فيه فقال الشيخ ومن تبعه ان وجوده عين وجود
افراده في الخارج لا في الذهن فقط وقال شرذمة من المتفلسفين ان الموجود في الخارج صورة شخصية
بسيطة والكليات منتزعة منها وقال بعضهم ان الطبيعي موجود محسوس في الخارج بعين وجود افراده
لا تعينها فلا وجود له وقيل يكفيه في التعين موجود والطبيعي غير موجود فيه اما الطبيعي المجرد فلم يذهب الى وجوده
احد الا افلاطون فانه اثبت الماهيات المجردة الموجودة في الخارج مثلا افلاطونية ثم المجردة هل لها وجود في
الذهن فقيل نعم وقيل لا وهو الحق وان فلا تكون مجردة اذ الفهم اليها بوجود الذهني **فرع** واذا ثبتت
ان الموقوف عليه المعرفة علم ان ما يعلم بالشيء ويميزه عن غيره معرف وهو ما يقال له التعريف فان
المعلم مجهول فحقيق ان يتصور ويعرف فقيل هو الحقيقي ما هي للشيء وهو ما يحصل فيه معنى اللفظ
ومفهومه مع قطع النظر عن كونه موجودا او معدوما او ما يجب الحقيقة وهو ما يحصل به الشيء الذي علم وجوده
ثم انكانا بالذاتيات فحد وبالعرضيات فرسم وكل منهما ان اشتمل[1] على الجنس القريب فتام والا فناقص
اما التام فبان يكون الحد بالجنس القريب والفصل المقسم والرسم بالجنس القريب والخاصة مثلا وربما يحد الحد
الناقص مع الرسم ثم ان الحد يكون كالدر المنثورة والمحدود كالمنظومة فيسمى المفصل حدا والمجمل
محدودا فاذا علم المحدود بواسطة الذاتيات فيسمى ذلك العلم علما[2] بالكنه وعلم الذاتيات بنفسها علما بكنهه

---

[1] قوله ان اشتمل على الجنس الخ لا يخفى ما فيه اذ لا يخفى ان يكون التعريف بالاساسي كما سيجيء فحينئذ يكون اما فصل قريب او خاصة
شيء فان الاول فحده والثاني فرسم فان كان مع الفصل القريب جنس قريب فتام والا فناقص وان كان
مع الخاصة فرسم تام والا فناقص فان التعريف بالجنس وحده قريبا كان او بعيدا وبالفصل كذلك او بالقريب
من احدهما والبعيد من الآخر يكون على اطلاق الحد الناقص والتعريف بالخاصة وحدها او العرض العام وحده
او المختلط منهما داخل في الرسم الناقص ١٢

[2] قوله علما بالكنه الخ انما سميته بالعلم بالكنه فلان الذاتيات اذا صارت مرآة لعلم الذات فيحصل علمه بواسطة
الذاتيات وهي حقيقتها وكنهها وسمها افصح ان يقال انه علم بالكنه اي بواسطة الكنه انما التسمية بكنهه فلان الضمير في كنهه
راجع الى شيء اي بكنه الشيء وحقيقته فاذا لم تكن الذاتيات مرآة للتعرف الغير بل حصلت بنفسها فيصح ان يقال انه علم
بحقيقة الشيء وكنهه لا علم بواسطة الكنه وتحقيق عليه الوجه ووجهه لان الوجه عرض لذي الوجه فاذا كانت مرآة لعلمه
فيحصل علمه بواسطة فيصح ان يقال انه علم بالوجه اي بواسطته فاذا لم يكن كذلك فيصح انه العلم بوجهه اي بعرض الشيء وليس هو
علم بواسطة الوجه والعرض ١٢

وكذا العرضيات انكانت مرآة لملاحظة المعروض فهو علم بالوجه وعلم العوارض بنفسها علم بوجهه

فوائد **ا** في التعريف شك للامام بان لتعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعوارض فلا يكون العلم بحقيقتها لانه بواسطة العلم بكنهها والعوارض لا تفيد **ب** لا يجوز التعريف التام الا بالاجلى من المعرف او بالمساوى سد قافا لا يصح بالمساوى معرفة وجهالة ولا بالاعم او الاخص وقد اجيز في الناقص كونه عاما **ح** لا يجوز ان تتحقق شئ حدان تامان **د** البسيط لا يحد وقد يحد به شئ آخر والمركب يحد ويحد به **ه** التحديد الحقيقي عسير لاشتباه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة **و** انكان التعريف يطلب بالاستعلام والاستفسار من الآخر فما يطلب به يسمى مطلبا وهو ما واى وهل ولم ومن وكم وكيف واين ومتى فما اما شارحة وهو ما تستعمل في الاسمى بحسب طلبة شرح اسم ومفهومه واما حقيقية يطلب بالعلم بذات الشئ بعد العلم بوجوده كالانسان اذا علم وجوده فيطلب تصوره بحسب الحقيقة واى يطلب به ما يميز الشئ عما عداه وهل بسيطة يطلب بها التصديق بوجود شئ فقط ومركبة يطلب بها التصديق بغير الوجود فهى طالبة لمجموع الماهية والوجود والصفة غيره ولم يطلب به الدليل اما مطلب من فهو تية شخصية وكم يطلب به التعيين الكمى وكيف يطلب به التعيين الكيفى واين يطلب به التعيين المكانى ومتى يطلب به التعيين الزمانى (قيل ان المطالب الاربعة الاخيرة فروع وما قبلها اصول فى ا يطلب فهى اما ذاتيات وتوابع لاى ان طلب بها الميز وحيث طلب بها التصديق يكون الاشياء على الصفات فتندرج فى هل وتتبعها فمطلوبها طلب التعين او التصديق **داخل** تحتهما **ح** قد زاد باخر العلوم قسما ثالثا للهل وهو الهل الابسط يطلب بها تقرر الماهية وقيل انها على خمسة اقسام ثلثة للهل بسيط وهى ما يطلب بها الماهية المجهولة كقولنا هل الانسان حيوان ناطق ام لا وما يطلب به تقرر الماهية وما يطلب به الماهية الموجودة وقسمان من الهل المركبة الاول ما يطلب به الصفات المتقدمة على الوجود كالامكان والثانى ما يطلب به الصفات بعده كالقيام والقعود تمت التصورات

قوله انكان التعريف بالاستعلام كما يكون للمطالب المتعلم عن العالم الخبير المعلم ۱۲ قوله تحتهما اى تحت اى وهل ۱۲ منه

السلک الثانی فی التصدیقات

التصدیق[1] مطلقا باعتبار متعلقہ[2] اجمالی ان کان انکشاف امور متحدہ دفعۃ وتفصیلی بان یعلم کلہا علی حدۃ

ف ۱ والحکم کما یطلق علیہ کک یطلق علی القضیۃ والمحکوم علیہ والنسبۃ الخبریۃ فیکون الحکم خمسۃ

متعلق التصدیق والحکم ب ۲ اختلف فی متعلقہ فہو اما معنی القضیۃ ومفہومہا المرکب من صورتی

الموضوع والمحمول والنسبۃ الغیر المستقلۃ[3] وحقیقتہا المرکبۃ منہا کما ہو محتمل عبارۃ باقر العلوم او نفس

الموضوع والمحمول حال کون الرابطۃ بینہما کما ہو مختار الفاضل البہروی ونسبہ الی الشیخ او نسبۃ[4] غیر

مستقلۃ کما ہو المشہور او النسبۃ الرابطۃ الملاحظۃ بلحاظ استقلالی او المجمل بعد التفصیل[5] او قبلہ فریق

حقیقۃ القضیۃ تحصل من الموضوع والمحمول فقط کما صرح المحقق الطوسی لکن لما ینفصل النسبۃ عنہما

فتعد منہا فقیل انہا تتم من اجزاء ثلثۃ ثالثہا نسبۃ تامۃ کما ہو عند القدماء اما المتاخرون فقالوا

باربعۃ قرادو النسبۃ التقییدیۃ کما ستعرف فالقضیۃ ای الجملۃ الخبریۃ عند العربیین ان حکم فیہا بثبوت

شیء لشیء فحملیۃ او بتعلیقہ علیہ فشرطیۃ والدال علی جزءہا الاول یسمی موضوعا ومحکوما علیہ ومبتدأ

والثانی محمولا ومحکوما بہ وخبرا بذہ فی الحملیۃ اما فی الشرطیۃ فالاول مقدما وشرطا والثانی تالیا وجزاء

والدال علی النسبۃ رابطۃ وربما تحذف اکتفاء بالعلامات اعرابیۃ تدل علیہا التزاما فتسمی القضیۃ

ثنائیۃ وربما ذکرت فتسمی ثلاثیۃ ولابد ان تکون حرفا لکنہ قد یکون فی قالب الاسم فتسمی رابطۃ

غیر زمانیۃ فی العربیۃ واست فی الفارسیۃ واستن فی الیونانیۃ وہی فی الہندیۃ والکان فی قالب

الکلمۃ فتسمی زمانیۃ کلکان ومعہنا عقود الاول فی المحکوم علیہ وفیہ جواہر ا لایتحقق الموجبۃ الا بوجود

الموضوع حال الحکم وقبلہ والسالبۃ لایستلزم وجودہ بل یتبدیہ حال الحکم فقط ب لایقع المحال

من حیث ہو محال موضوعا ویجوز الحکم علیہ من حیث مفہومہ فقط کشریک الباری ممتنع واجتماع

---

[1] قولہ مطلقا الخ ای التصدیق سواء کان بسیطا بمعنی الحکم واذعان النسبۃ او مرکبا بمعنی مجموع التصورات ۱۲ [2] قولہ باعتبار متعلقہ الخ ہذا دفع دخل مقدر وہو ان التصدیق اذا کان بسیطا فلا یکون تفصیلیا فدفعہ بانہ اذا کان متعلق التصدیق مجملا فیعتبر التصدیق کذلک واذا کان المتعلق مفصلا فیعد التصدیق تفصیلیا لا ان تفصیلیۃ حقیقۃ بل الاعتبار تفصیلیۃ متعلقہ ۱۲ [3] قولہ بعد التفصیل او قبلہ انما یکون المتعلق صورۃ الموضوع والمحمول والنسبۃ بعد ان وقعت محللۃ او قبل التحلیل کالنطفۃ قبل الغذا بالی اعضاء متصورۃ ۱۲ [4] قولہ مبتدأ وخبرا الخ یسمی مبتدأ وخبرا عند العربیین وامر والزیادۃ للتوضیح وقس علیہا الشرط والجزاء ۱۲ منہ

النقيضين محو والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه وغيرها مما موضوعه محال وقال بعض المتاخرين انها
في الحقيقة سوالب فلا تستدعي وجود الموضوع وقال العلامة التفتازاني انها موجبات لكنها كالسوالب
مقتضية لوجوده حال الحكم فقط وقال جمهورهم ان الحكم على افرادها الفرضية ج لا يراد من الموضوع
في المواد كلها حقيقته فقط بل قد يثبت المحمول لنفس الحقيقة كالانسان حيوان ناطق وقد يثبت
للحقيقة مع الوصف كزيد كاتب د اعتبر الشيخ فعلية الموضوع بان يوجد في احد الازمنة الثلثة
فلا يصح عنده الفلك ساكن ج والنجي ابيض وقال الفارابي بموضوعية ما صدق عليه عنوان الموضوع
ومفهومه بالامكان فصح عنده النطفة حيوان وغيره مما ذكرنا ه كلهم عبروا عن الموضوع بج وعن المحمول
بب لكنهم اختلفوا في تلفظها فقيل انهما يتلفظان مركبا كالمقطعات القرانية وقال اللاهوري
يتلفظان بسيطا **العقد الثاني في المحمول** وانه من الحمل وهو اتحاد وجود المتغايرين

قوله قال الفارابي الخ اعلم ان المراد عنده من الموضوع ما يمكن ان يتصف بعنوان الموضوع كما في قولنا كل اسود رومي وكل انسان حيوان
فالرومي والانسان ليسا بالفعل لكن لما كان المراد من الاسود اذا كان موضوعا ما يمكن ان يكون اسود فيدخل فيه كل اسود من الاسود الموجود
والاسود المعدوم الممكن سواده والابيض الممكن سواده فيندرج فيه الرومي لانه يمكن سواده وكذا قولنا كل انسان حيوان فانه
يدخل تحت انسان ما يمكن ان يتصف بعنوانه من الانسان الموجود والمعدوم الذي سيكون وان قيل كيف يكون الانسان
المعدوم حيوانا قلنا ان الوجود ليس بضروري للممكن فان الممكن ما امكن وجوده سواء وجد او لم يوجد اصلا فالانسان المعدوم
اذا كان ممكنا وجد دائما كان حيوانا كذلك كمثل الانسانية فيصدق على الانسان المعدوم انه حيوان بالامكان
الذاتي كما يصدق عليه انه حيوان بالامكان الاستعدادي لوجهين الاول ان المعدوم المذكور اذا كان موجودا بالقوة
وممكنا استعداديا فلا بد ان يكون ممكنا ذاتيا لان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي كما لا يخفى والثاني ان
عدم الانسان ليس بضروري سواء كان الانسان معدوما موصوفا بوصف العدم او موجودا فهل هو الا الامكان العام
الذاتي فكذلك لا يجب كونه حيوانا فيصدق على الانسان المعدوم انه حيوان بالامكان الذاتي والاستعدادي وهو
المطلوب ومن ثم صح عند الفارابي مثل قولنا الفلك ساكن فان المراد من الفلك ما يمكن ان يكون فلكا سواء كان
ساكنا او متحركا فيندرج فيه الفلك الساكن وان لم يكن في احد الازمنة لامكان اضافة لعنوان الفلك وجدانا لم يوجد
يمكن ان لا - اورد عليه المحقق الطوسي بانه لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصدق عليه عنوان الموضوع فيكون مخالفا
للتحقيق لان النطفة حينئذ يمكن ان يكون انسانا فيقال النطفة انسان لان المراد من النطفة ما يمكن ان يصدق عليه
عنوان النطفة فتصدق على الذي يكون انسانا كاملا كما تصدق على ما يكون قبل المضغة لان الانسان التام ممكن كونه
نطفة باعتبار ما فكذب كل انسان حيوان لان الانسان النطفة ليس بحيوان بداهة لعدم حسه وتحركه بالارادة وما اعترض
عليه المحقق الطوسي اما ما اورد على المحقق بان اعتراض المحقق مغالطة قد نشأت من اشتراك لفظ الامكان فانه مشترك بين الامكان
بمعنى القوة مقابل الفعل المعبر بالامكان الاستعدادي وبين الامكان المقابل للضرورة ومراد الفارابي هو الثاني والاشكال
على الاول وبان النطفة ليس فيها استعداد كونه انسانا لان المستعد يجب ان يكون مع المستعد له وعند وجود الصورة الانسانية
يعدم الصورة النطفية فلا يخفى سخافته ولا يقبله العقل المستقيم ولا يجوز امثال هذا الايراد السقيم من العالم الفهيم ولا يليق بكذا الاحقر
الغير المستقيم من له ادنى سليم فلك اذا علمت مرادنا مما بيناه من ان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي فاذا كانت
النطفة انسانا بالامكان الاستعدادي يجب ان تكون انسانا بالامكان الذاتي سواء اريد من لفظ الامكان امكانا استعداديا
او ذاتيا فلا يرتفع الاشكال ولا حاجة الى تطويل المقال واما ما قيل ان النطفة غير قابلة للصورة الانسانية بدليل ان المستعد يجب

ان یجتمع مع المستعد له فهو باطل فی بادی النظر لایجب اجتماعه معه لان کل ممکن موجودا و معدوما یستعد لقبول نقیض ذاته فضلا
علیه المقبول بطل القابل ما ترمی الی الانسان الانفصال - والوجود و العدم والسواد و البیاض و غیرها نعم یجوز اجتماعه معه و هو
غیر مفید للمعترض فلا بدان یخصصه بغیر فانقلت کیف ینکر اجتماع المقبول مع القابل مع انه المشهور بین الجمهور قلت لا ینکر احد ان
کل ممکن قابل لکفناره و جود المقبول لعدم القابل فاین الوجوب فلا بدان یخصص تلک القضایة بفرد کما فصل فی اثبات الهیولی
فی الطبیعیات اللهم الا ان یرد علی العلامة المحقق یسی آخر و هو ان ما قال لو دخلت النطفة فی الانسان لکذب کل انسان حیوان و هو
غیر سدید لانه لو دخلت النطفة فی الانسان باعتبار ما و وجه من الوجوه تکون حیوانا من ذلک الوجه کما فی قوله تعالی ثم جعلناه نطفة
فی قرارین و الضمیر للمفعول راجع الی الانسان فکیف یکذب کل انسان (ممکن انسانیته) حیوان لو فرض ان کونها حیوانا من المستحیلات فتقول
اذا فرض انها انسان بالفرض المحال فیصدق کل انسان حیوان بناء علی استلزام المحال و بعد النساء و التی اذا کان المراد من الموضوع
ما یکون فیضمح مثل الفلک ساکن و کل اسود رومی و النطفة حیوان و غیرها و و اما اذا اراد منه ما یجد فی احد من الازمنة الثلثة فلا تصح
تلک الامثال لان کل موجود من الفلک و الاسود و النطفة لیس ساکن رومی و حیوان فی احد من الازمنة ۱۲ منه

فان کان المحمول عین الموضوع فیسمی الاتحاد بینهما حملا اولیا او غیره فحملا شایعا متعارفا و قد یطلق الشایع
علی الحمل فی المحصورات فقط ثم الشایع ان کان المحمول فیه ذاتیا للموضوع فحملا بالذات او عرضا فحمل
بالعرض و ان کان نسبته الیه بواسطة فی ثبوت او ثبوت له فهو حمل اشتقاقی و الا فمواطاتی و قد یتوسط فیه علی و ربما
یطلق الاشتقاقی علی حمل المشتق و المواطاتی علی الاولی **فوائد** الاول مفهوم عین علی نفسه بالحمل الاولی و لا یحمل علیه نقیضه
بذلک الحمل اما الحمل الشایع فیحمل بعض المفهومات علی نفسه به کالمفهوم و الممکن و نحوهما و بعضها یحمل علیه
نقیضه بذلک الحمل کالجزئی و اللامفهوم **ب ۲** فی الحمل شک بان الحمل محال لان ما یقصد من حمل
عین ما یقصد من ب او غیره و العینیة تنافی المغایرة و المغایرة تنافی الاتحاد و اعتبر فی الحمل کلاهما
و اورد علی الشک بان القضیة ان الحمل محال مشتملة علی الحمل **العقد الثالث** فی النسبة
و هی ایجابیة و سلبیة و کلاهما انشائیة و خبریة و الانشائیة لا یبحث عنها فی القضایا اما الخبریة فنقول
لا یصح السکوت علیها و تامة عکسها و هی اذعانیة و غیر اذعانیة فالخبریة التامة الاذعانیة تسمی حکما
و وقوعا اولا و قوعا و معتبرة عند الکل اما الناقصة فتسمی نسبة تقییدیة و حکمیة و بین بین و زادها
المتاخرون قبل الحکم المذکور و جعلوها متعلق الوقوع و اللاوقوع و قیل الحکم هو الایجاب و السلب
و الایجاب ایقاع النسبة و السلب انتزاعها فهذه المراتب بعد الوقوع و اللاوقوع کما لا یخفی
ثم ان کل نسبة لها کیفیة فی الواقع من الوجوب و غیره فان کان وجوبها ضروریا فواجبة او عدمها کذلک

قوله و لا یحمل نقیضه الخ ان سلب الشی عن نفسه محال ۱۲ مولوی احمد حسین سندیلی سلمه قوله السلبیة الخ قیل ان نسبة السلبیة لیست نسبة
لانها قاطعة النسبة و ما یکون قاطع النسبة لا یکون نسبة کما هو رای باقر العلوم و لا یخفی سخافته علی الفطن الذکی ۱۲ مولوی احمد حسین السندیلی

فممتنعة اولم تكونا كذلك فممكنة فان دامت فدائمة وقس عليها قيتها واطلاقها ثم تلك الكيفية تسمى مادة والدال عليها جهة والمشتملة عليها موجهة وتعرفها باقسامها **فوائد** قد يعبر عن الثبوت بالاتصاف واعبر عن الطرفين بالموصوف والصفة وهو انصافي اذا كان الموصوف والصفة موجودين حقيقة وانتزاعي اذا كان الموصوف موجودا فقط وتكون بحسب اللحاظ **ب** المشهور ان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له او تقرره كما قيل وقال المحقق الدواني انه يستلزم له وليس بفرع لكن الحق ان المحمول من حيث هو محمول فرع الموضوع من حيث هو موضوع ولو بالفرض **ج** ينتقض المشهور بمثل الوجود بان ثبوت الوجود للماهية لو كان فرعا لوجود الماهية فالوجود السابق ان كان عين الوجود اللاحق لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره فالكلام في ذلك الوجود فيلزم التسلسل ويكون الشئ موجودا بوجودات لا نهاية باعتبار التقرر ايضا منقوضة بثبوت الشئ لنفسه الذاتيات للذات والعوارض المتقدمة على التقرر كالامكان وغيره وكذلك الاستلزام منقوض بتلك العوارض فان ثبوتها للماهية مقدم عليها فيه مستلزم ان تكون بها او بوجودها اما ما قلناه فهو بريء من تلك الاعتراضات **فريدة** الحملية موجبة ان اشتملت على الثبوت والا فسالبة وموضوعها ان كان في الذهن محققا فهي الذهنية كالانسان كلي او مقدرا فتسمى الحقيقية الذهنية كشريك الباري ممتنع والامكان خارجيا محققا فخارجية كزيد ضارب او مقدرا فحقيقية خارجية كالعنقاء طائر او اعم منهما فحقيقية على الاطلاق كالقضايا الهندسية مثل كل مثلث له زوايا ثلثة والحسابية نحو العدد اما زوج او فرد ثم الامكان الموضوع جزئيا شخصا فسميت مخصوصة وشخصية كزيد قائم والامكان كليا فالامكان نفس حقيقة الشئ وطبيعته وشيئا هو بشرط العموم والاطلاق والوحدة الذهنية فتسمى طبيعية كالانسان نوع والامكان لا بشرط شئ منها وبقسميها فتسمى مهملة عند القدماء فتصدق على المشروط وغير المشروط والمشروط[1] بغيرها كالانسان[2] نوع والانسان حيوان ناطق والانسان قائم او كاتب مثلا وما بين فيه كلية الافراد فمحصورة وسورة مثل كل انسان حيوان والا فمهملة عند المتاخرين وبين الكلية سور وقد يذكر السور في جانب المحمول فتسمى منحرفة وقس على الموجبات سوالبها فيها[3]

---

[1] قوله والمشروط بغيرها الخ الضمير راجع الى الوحدة الذهنية والاطلاق والعموم كما اذا قيد بفرد خاص كمثل بعض الانسان قائم فان الاتصاف لا يثبت الا للانسان المشروط بعرض خاص هو القيام مثلا ۱۲ [2] قوله كالانسان نوع فان الانسان حقيقة من الحقائق وطبيعة وشئ هو هو لكنه اذا اخذ بشرط الاطلاق فلا يعرض له الا عرض الذي بشرط في وجوده اطلاق الموضوع وكلية كالنوعية فانها لا يعرض للانسان الموجود في فرد ۱۲ [3] قوله فيها الخ اي في المحصورة ۱۲

قد یجعل حرف السلب جزءًا فی طرف فسمیت معدولة فالکان من الموضوع فقط فمعدولة الموضوع نحو اللاعالم جاهل او المحمول فقط فمعدولة المحمول والکان جزءًا من کلیهما فمعدولة الطرفین نحو اللاحی لاعالم والا فمحصلة موجبة الکان فیها الثبوت والا فسالبة بسیطة **فائدة** ان المتاخرین اخترعوا قضیة سموها سالبة المحمول وفرقوا بینها وبین السالبة البسیط بثبوت السلب بعده فاذا قلنا انها سالبة المحمول فمعناه ج لیست ب است واذا قلنا انها سالبة بسیط فمعناه ج لیست ب **ب** قد ارتضی باقر العلوم والمزاجان والمحقق الدوانی والزاهد الهروی بان الحکم فی المحصورة علی حقیقة الموضوع وقال الاخرون ان الحکم علی افراده **قرینة** المحصورة اربعة موجبة کلیة وسورها کل ولام الاستغراق نحو الاعداد کالاثنین وما فوقه عند البعض وسالبة کلیة وسورها لاشی ولا واحد ووقوع النکرة تحت النفی نحو لارجل فی الدار وموجبة جزئیة وسورها بعض وواحد وسالبة جزئیة وسورها لیس کل ولیس بعض ولیس فی کل لغة سور یخصها کما فی الفارسیة مقام الکل هر مثلا وفی الهندیة جو مثلا **ف** ان الکل یطلق بمعنی الکلی مثل کل انسان نوع وبمعنی الکل المجموعی مثل کل انسان لایسعه هذا الدار وبمعنی الکل الافرادی مثل کل رجل لایحمل هذا الحجر والمعتبر فی القیاسات والمستعمل فی المحصورات هو المعنی الثالث اما الاول فیستعمل فی الطبیعیة دائما وفی المهملة قلیلا والقضیة المشتملة علی الثانی فقیل انها شخصیة وقال التفتازانی مهملة وفصل البهاری بالکان المضاف الیه للفظ الکل المجموعی جزئیا فشخصیة مثل کل زید حسن ای مجموع اجزاء زید حسن والکان کلیا فمهملة کما سبق **ب** افراد موضوع المحصورة قد تکون حقیقیة کالافراد الشخصیة والنوعیة وقد تکون اعتباریة کالحیوان الجنس الا ان المتعارف هو القسم الاول **ج** قالوا ان المهملة عند المتاخرین

قوله فمحصلة الخ فالمحصلة منقسم للقضیة الموجبة والسالبة البسیطة فان کان فیها الثبوت فموجبة سواء اشتمل علی حرف السلب وکان فیها ثبوت النسبة او لم تشتمل علیه اصلا مثل کل ما لیس بحی فهو لاعالم وزید قائم والکان فیها سلب النسبة فسالبة کزید لیس بقائم فالسالبة والموجبة لیستا موقوفتان علی حرف السلب وعدمه بل موقوفتان علی ثبوت النسبة وسلبها کما سیجئ البعید هذا ۱۲ منه

قوله قد تکون حقیقیة الخ کالمکتسبی فی کل حیوان متحرک بالارادة فافراد الحیوان انواعه کالانسان وافراد الانسان اشخاصه وکل من الانواع والاشخاص افراد حقیقیة اما الحیوان الجنس فانه فرد اعتباری فانه اخص من مطلق الحیوان ولا یوجد الا فی الاعتبار لا فی نفس الامر ۱۲

تلازم الجزئیة ۵ الفرق بین مهملتی المتاخرین والقدماء بوجوه منها ان القدمائیة تعم الطبیعیة بخلاف الثانیة فانها تلازم الجزئیة والجزئیة لا توجد مع الطبیعیة ومنها ان المهملة عند المتاخرین لا یقال الا لما لم یذکر السور فیه وان صدق علی ما فیه سور ویطلق القدمائیة علی التی موضوعها کلی سواء ذکر السور ام لا فان بعض الحیوان انسان او بعض الحیوان نوع مهملة قدمائیة لکلیة الموضوع وجزئیة للسور المذکور ولا یقال انها مهملة المتاخرین لذکر السور بل انها تصدق هناک لتلازمهما فی الصدق بان یقال هناک الحیوان انسان ۵ قد تخص اسم المحصلة بالموجبة والسالبة بالبسیطة ولا تنقسم المحصلة الیهما حینئذ ۵ الفرق بین البسیطة والموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحمول ان البسیطة اعم من المعدولة ویتاخر فیها الربط عن لفظ السلب لفظا او تقدیرا وفی الموجبة یتقدمه وفی السالبة المحمول الربطان والسلب متوسط بینهما لا یتوقف ایجاب القضیة وسلبها علی اشتمال حرف السلب عدمه بل ربما یشتمل المحصلة للموجبة علیه ولا یخرج عن ایجابها فایجابها یکون بثبوت النسبة وعدمه لعدمه فرق فی الموجهات فهی ان اشتملت علی الثبوت فقط او السلب کذلک فبسائط او علیهما معا فمرکبات وستعلمها اما الاول

قوله تلازم الجزئیة الخ ای کلما صدقت المهملة صدقت الجزئیة وبالعکس فیهما تساویان فی الصدق فان الحکم اذا کان شاملا لکل الافراد یکون شاملا لبعضها ایضا فقولنا الانسان حیوان قضیته مهملة والحکم علی الافراد اما علی الکل او علی البعض او علی کل تقدیر بعض الانسان حیوان صادق لامحالة واذا کان الحکم علی بعض الافراد کما فی الجزئیة بذکر السور فتصدق ایضا بحذف السور والحق ان القدمائیة ایضا تلازم الجزئیة ان سلمنا ان الحکم علی الافراد لان الافراد قد تکون اعتباریة کالانسان الکلی نوع وقد تکون حقیقیة کالانسان حیوان ناطق فبکل من الاعتبارین لا ینفک صدق الحکم علی بعض الافراد ۱۲

قوله اعم من المعدولة الخ لان الموجبة المعدولة تقتضی وجود الموضوع بخلاف السالبة البسیطة فاذا صدق قولنا زید لا قائم فیصدق بدا اذا کان زید موجودا وکان غیر قائم بخلاف زید لیس بقائم فانه لیصدق هناک اذا مات فیصدق علی انه لیس بقائم نعم یتساویان فی الکیف اما الفرق اللفظی بینهما فالموجبة المعدولة زید هو لیس بقائم والسالبة البسیطة زید لیس هو بقائم والسالبة المحمول زید هو لیس هو بقائم - ۱۲ قوله فبسائط الخ ای ان کانت القضیة الموجهة موجبة فقط او سالبة فقط فبسیطة عندهم وان رکبت بهما فمرکبة ثم ان کان فی الموجهة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ضروریا ما دام ذات الموضوع موجودة فضروریة مطلقة مثل کل انسان حیوان بالضرورة وان کان ثبوت المحمول للموضوع ضروریا ما دام الوصف فمشروطة عامة مثل کل کاتب متحرک الاصابع ما دام کاتبا وان کان ضروریا فی وقت معین فوقتیة مثل کل قمر منخسف وقت الحیلولة او غیر معین نحو کل انسان متنفس وقت ما وان کان ثبوته للموضوع وسلبه عنه دائما فدائمة مطلقة مثل کل فلک متحرک دائما او ما دام الوصف فعرفیة عامة مثاله کالمشروطة العامة او یکون فی احد الازمنة الثلثة کما تقول کل انسان ضاحک بالاطلاق العام فتسمی مطلقة عامة اولم یکن جانب المخالف للضروریة ضروریة فممکنة عامة مثل کل انسان کاتب بالامکان العام ای سلب الکتابة لیس بضروری اولم یکن احد من الجانبین ضروریا کما تقول فی المثال السابق کل انسان کاتب بالامکان الخاص ۱۲

فما یجب فیه نسبة المحمول الی الموضوع مطلقا فضروریة مطلقة او مادام الوصف فمشروطة عامة او فی وقت معین
فوقتیة مطلقة او غیر معین فمنتشرة مطلقة والاعم یجب فیه نسبة الجانب المخالف فقط فممکنة عامة او الجانبین
فممکنة خاصة کما ستعرفها ومادمت فیه مطلقا فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفیة عامة وانما قدمنا کانت
بالفعل ای فی احد الازمنة فمطلقة عامة **فوائد** ۱ الضرورة علی انحاء ازلیة ومطلقة ووقتیة ووصفیة فتکون
الاولی ازلا وابدا کما فی الواجب تعالی والثانیة تحصل ما دام ذات الموضوع موجودة کالانسان حیوان بالضرورة
والثالثة قد تکون فی وقت معین وقد تکون فی وقت ما والرابعة ثلثة الضرورة بشرط الوصف بان لا یکون ثبوت
المحمول وسلبه لذات الموضوع مطلقا ضروریا بل یکون بشرط وصف معه نحو کل کاتب متحرک الاصابع والضرورة
لاجل الوصف بان یکون الوصف علة تامة لضرورة ثبوت المحمول نحو کل طائر یطیر فی بعض المتعجب ضاحک
والضرورة فی زمان الوصف بان یکون الضرورة فی زمان وصفه ولا یجب ان یکون
الوصف شرطا او علة له نحو کل کاتب انسان ومن ثم قیل ان للمشروطة العامة معنیین احدهما ما یکون الضرورة
فیه بشرط الوصف والثانی ما یکون فی زمان الوصف والحق ان لها ثلثة معانی کما علمت والنسبة بینها ان الاول

قوله کل کاتب متحرک الخ فالکتابة وغیرها من وصف یحرک الید شرط لتحریکها فلا یکون بدون الوصف المحرک ۱۲ قوله کل کاتب انسان الخ فان الانسان الخ
ضروریة للکاتب فی زمانه ولیست الکتابة شرطا ولا علة لثبوت الانسان ۱۲
قوله والاول اعم مطلقا الخ اما عموم الاول من الثانی لوجودهما فی نحو کل انسان ناطق فان الانسانیة علة للنطق فیکون شرطا ایضا لان
الشرط یکون له دخل فی وجود المشروط کالعلة وههنا کذلک لکونه علة له ووجود الاول بدون الثانی نحو کل کاتب متحرک الاصابع بشرط الکتابة
فی زمان الکتابة شرط له ولیست علة له لوجوده بدونه لتحریکها بغیرها اما النسبة بین الاول والثالث فعموم من وجه کقولنا کل انسان
کاتب بالقوة ما دام انسان فهما مجتمعان فی هذه المادة لان الانسان له دخل فی ثبوت الکتابة بالقوة وهی ضروری له فی جمیع
اوقات الانسان والاول موجود فی نحو کل کاتب متحرک الاصابع ما دام کاتبا لان الکتابة شرط لتحرکها لکن تحرک الاصابع لیس بضروری
فی اوقات الکاتب لان الکاتب هو الانسان والکتابة لیست بضروریة له فکیف یجب له ما یشترط به والثالث موجود فی کل
کاتب انسان لان الانسانیة ضروریة للکاتب فی اوقاته ولیست الکتابة شرطا فی ثبوت الانسانیة اما بین الثالث والثانی
فعموم من وجه کما عرفت فکل انسان کاتب بالقوة مادة الاجتماع وفی کل کاتب انسان یوجد الثالث فقط وفی
کل کاتب متحرک الاصابع یوجد الثانی دون الثالث هذا هو المشهور لکن عند بعضهم عموم مطلق بین الضرورة بشرط
الوصف وبینها فی زمان الوصف فالثانی اعم مطلق وهو الحق عندی من وجهین الاول ان الضرورة بشرط الوصف
مقیدة بدخلیة الوصف فی الضرورة والضرورة فی زمان الوصف غیر مقیدة والمقید یکون خاصا من غیر المقید کما لا یخفی والثانی
ان ما قالوا من ان تحرک الاصابع لیس بضروری فی اوقات الکتابة لان الکتابة ممکنة فهو غیر صحیح لان تحرک الاصابع
ثابت للکاتب لازم له ما دام الکتابة ولیس بضروری للانسان المخلی عن الکتابة وانا نری ذلک بالیقین من ان احدا
من الکتاب لیس بالمحن الا صابع علی ان تحرک الاصابع ممکن والممکن لا یوجد بغیر علة ویجب اذا کان لعلة موجبة والکتابة
علة له فیکون ضروریا بها ویکون لازما له ولو کان تحرک الاصابع غیر ضروری وقت الکتابة بدلیل انه ممکن ومعلق علی الکتابة
الممکنة فیکون کالانسانیة للانسان فی قولنا الانسان انسان الضا غیر ضروری لانه حینئذ یصح ان یقال ان الانسان ممکن
محشوته للانسان الممکن یکون کذلک مع انه باطل ۱۲ قوله کل طائر الخ فلا یثبت المحمول وهو یطیر فی بعض الطائر ۱۲

اعم مطلقا من الثانی وبینه وبین الثالث وبین الاخیرین عموم وخصوص من وجه عند المشهور ب
اشتهر تعریف الضروریة المطلقة بانها التی یحکم فیها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام ذات الموضوع موجودة والدائمة بانها ما یحکم فیها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
ج ذهب شارح المطالع والفاضل اللاهوری الی ان الممکنة العامة لیست قضیته بالفعل
فلا تکون موجبته وهی عندهم قضیته بالقوة وقال الآخرون انها قضیته بالفعل والکان الثبوت فیها
بطریق الامکان وهو اضعف عما یکون بطریق الوجوب والامتناع لکنه لا یضر فی کونها قضیته غایته
ما فی الباب انها قضیته تنزلیة ضعیفة والنسب الاربع فی المفردات بحسب الحمل کما مر ما فی القضایا
فبحسب التحقق والوجود فی الواقع لا بالحمل فاللتان تلازمتا وجودا فی الواقع فمتساویتان واللتان
تفارقتا فیه وجودا فمتبائنتان واللتان تفارقتا فی الجملة فاعم واخص من وجه وان تفارقتا احداهما
فاعم واخص مطلقا ه شک فی التعریف المشهور للضروریة بوجهین الاول اذا کان المحمول فیها
الوجود یجتمع الضرورة والامکان مع انهما نقیضان الثانی ان السالبة الضروریة لا یصدق
بدون وجود الموضوع کما یظهر من تعریفه المشهور ولا تکون اعم من الموجبة المعدولة المقتضیة
له فلا یصدق لاشئ من العنقاء بانسان بالضرورة وفی الدائمة المشهورة بان الوجود اذا کان
محمولا له فاجتمع الدوام الذاتی مع الاطلاق العام وبینهما التنافی التام فریق المرکبات سبعة
الخاصتان والوقتیتان والوجودیتان والممکنة الخاصة فالمشروطة والعرفیة العامتان
والوقتیة والمنتشرة المطلقتان اذا قیدت بالدوام الذاتی فسمیت المشروطة والعرفیة
الخاصتین والوقتیة والمنتشرة والمطلقة العامة المقیدة باللاضرورة الذاتیة وجودیة لاضروریة

قوله قضیته بالقوة ای بالقوة القریبة لاشتمالها علی الموضوع والمحمول والنسبة ۱۲ قوله لا بالحمل فح فالحمل فی القضایا منفود
فقضیته ما لاشتمالها علی النسبة لا الحمل علی غیرها ۱۲ قوله اذا کان المحمول فیها الوجود الخ مثل کل انسان موجود بالضرورة
مادام موجودا ویصح بناء ان یقال کل انسان موجود بالامکان الخاص وقت وجوده وکذلک یجتمع الدائمة مع المطلقة
اذا کان الوجود محمولا مثل کل انسان موجود بالدوام مادام ذاته موجودة ویصدق علیه انه موجود بالاطلاق العام ۱۲
قوله لا یصدق لاشئ من العنقاء بانسان بالضرورة فعدم الصدق لعدم الموضوع والحال ان الامور الثلثة من عدم
صدقه بدون الموضوع وعدم عمومه منها وعدم صدق المثال المذکور باطلة کما قالوا فیکون تعریف المشهور للسالبة الضروریة ایضا باطل

وبالدوام تسمى وجودية لادائمة ومطلقة اسكندرية والممكنة العامة مع لاضرورة جانب الموافق ممكنة خاصة ومن ثم يحكم فيها بسلب ضرورة الطرفين **ف ۱** الدوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة ممكنة عامة لان معنى الاول ان النسبة المذكورة فى القضية ليست بدائمة مادام الموضوع موجودة فتكون بالفعل ففيه كناية عن مطلقة عامة ومعنى اللاضرورة انها ليست بضرورية فهى تعنيها الممكنة العامة ثم انهما تخالفان كيفية للقضية للقيدة بهما وموافقان لهما كمية **ب ۲** ثم انك اذا تفهمت مما سبق ان الدوام واقسامه اعم من الضرورة واقسامها ووقت الوصف كما فى المشروطة اخص من الوقت المطلق والوقت المعين اخص من وقت ما فلا يتصعب عليك استخراج النسب بين المركبات والبسايط وتعلم ان الممكنة العامة عامة من القضايا والممكنة الخاصة اعم المركبات والضرورية المطلقة اخص البسايط والمشروطة الخاصة اخص المركبات وقس عليها غيرها **فريد جامعة للنكات فى حدود الشرطيات** قدم تعريف الشرطية من انها مالم يحكم فيه بثبوت الشئ ونفيه وعرفها البعض بما يحل طرفاه الى قضيتين فجزؤها المقدم يسمى مقدما والتالى تاليا وهى متصلة ان لم ينفكا اما التلازم فيها فلزومية او اتفاقا فاتفاقية وان انفكا اى لم يجتمعا فمنفصلة فان لم يجتمعا فيها صدقا وكذبا معا فحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو ثم امكان عدم اجتماع جزئيها العناد وذاتيهما فالمنفصلات عنادية والا فاتفاقيات فقط فهذه جهات

قوله ان الممكنة العامة اعم القضايا الخ لانه اذا وجد الحكم بالضرورة او بسلب الوصف الدوام والاطلاق العام والتوقيت الانتشار سواء كان مقيدا بالدوام واللاضرورة ام لا فوجد الحكم بالامكان اى لعدم ضرورة جانب المخالف من غير عكس اما عموم الممكنة الخاصة من المركبات فلان جزئى للممكنة الخاصة الممكنتين العامتين وهما اعم القضايا فيكون المركب منهما ايضا كذلك اما عموم المطلقة العامة من الفعليات التى تطلق على ماسوى الممكنتين فلان يحكم فيها بالضرورة والدوام اما ان يحكم فيها بان النسبة واقعة فى احد الازمنة الثلثة اما خصوص الضرورية من البسايط فلانه اذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة يصدق حيوانية فى وقت معين وغير معين وفى وقت الوصف وتلك الاوقات لمن اوقات الذات وهى تصدق عينها فصدقت حينئذ وقتية مطلقة ومنتشرة مطلقة ومشروطة عامة وعرفية عامة اى كل انسان حيوان بالضرورة ووقت الحس مثلا ومادام حيوانا اما صدق المطلقة والممكنة فلان وقت الذات احد الازمنة الثلثة فيصدق المطلقة وعدم الجوانية ليس بضرورى فتصدق الممكنة ۱۲

قوله صدقا فكذبا الخ اى وجودا وعدما اى لايجدان ولا يعدمان معا بل لو وجدت واحدة عدمت اخرى ۱۲ منه

اما سوالبها فتحصل برفع ایجابها فالسالبة اللزومیة ما یحکم فیها بسلب اللزوم وقس علیها غیرها ثم الکان الحکم فیها علی تقدیر معین فمخصوصة والا فان بین کمیة جمیع تقادیرها ای افرادها او بعضها فمحصورة کلیة او جزئیة والا لم تبین فمهملة عند المتاخرین فالشرطیة المحصورة المتصلة الکانت موجبة کلیة فسورها متی ومهما وکلما وان کانت جزئیة فقد یکون وسور المنفصلة الموجبة الکلیة دائم وفی الجزئیة قد لا یکون وادخال حرف السلب علی سور الایجاب الکلی وسور الکلیة فیهما لیس البتة ولو وان واذا فی المتصلة المهملة واما او فی المنفصلة المهملة **فوائد علیه (ا** اعلم انهم لم یعتبروا فی الشرطیة مهملة قدمائیة وطبیعیة وحقیقیة ذهنیة وخارجیة ومحصلة ومعدولة کما اعتبروها فی الحملیة **ب** ثم لا یذهب علیک ان الکلمات التی نقلناها فی تعریف الشرطیة واقسامها مشهورة بینهم اما ما سنح لی فی هذا المقام وان کان مخالفا للسواد الاعظم لکنه الحق الوثیق والاقرب الی النظر الدقیق وهو ان للقضیة مطلقا قسمین اولیین حملیة ومتصلة والحملیة تنقسم الی المنفصلة وغیرها لانها ان حکم فیها بثبوت او نفیه فحملیة او بتعلیق شیء علی الاخر سلبا او وجودا فمتصلة شرطیة ولیست الشرطیة مقسما لهما وللمنفصلة ولیس لها معنی محصل غیر المتصلة کما قال القاضی والحملیة ان کان الثبوت او السلب فیها مع حرف[1] التردید فمنفصلة والا فغیر منفصلة ولو کانت الشرطیة اعما من المتصلة والمنفصلة فتصدق علیهما دائما وهو باطل الاتری الی قولنا هذا العدد زوج او فرد فانه منفصلة شرطیة عندهم مع ان الفردیة والزوجیة ثابتة للعدد علی سبیل التردید ولیس فیه الشرط والجزاء اللذان لا بد منهما فی الشرطیة فلا تصدق الا علی المتصلة وهو المطلوب **ج** التلازم والملازمة والاستلزام **عندهم** کون احد الامرین مستصحبا للاخر ومقتضیا له بسبب معتبر بالعلاقة فان کان احد الامرین علة للاخر او کانا معلولی ثالث فیسمی السبب بینهما علاقة العلیة واللزوم والا فان کان تعقل احدهما موقوفا علی تعقل الاخر فیسمی علاقة التضایف **د** قالوا الحکم فی الشرطیة یکون بین المقدم والتالی ولا یکون فی طرفیها ما واما طرفاها انما بعد التحلیل وحذف کلم المجازاة فیمکن ان یعتبر فیهما الحکم فطرفاها اما شبیهتان بحملیتین او

[1] قوله مع حرف التردید فمنفصلة الخ ای الحملیة ان کان مردوة المحمول فمنفصلة والا فغیر منفصلة ۱۲ منه

متصلتین او منفصلتین او مختلفین ھ قیل ان المقدم المحال لایستلزم التالی الممکن النفس الامری صادقا او کاذبا نحو ان کانت الخمسۃ زوجا فھی عدد واذا لم یکن الواجب مع جودہ لم یجد العقل وقال الآخر انہ یستلزم للتالی الممکن الکاذب فقط اما للصادق الممکن فلا کالمثال الاول وزعم بعضھم انہ یستلزم التالی مطلقا اذا کان جزء الہ نحو اذا تحقق مجموع النقیضین تحقق احدھما وقال بعضھم ان استلزام المحال محالا وممکنا امر غیر جزمی اما کونہ جائزا فلا باس بہ و اراد الشیخ بالاوضاع ای التقادیر والافراد التی تکون فی الکلیۃ اللزومیۃ ما یمکن ویصح بھا جمع المقدم مع التالی وان کانت محالۃ فی انفسھا ز قیل ان اللزوم الجزئی ثابت بین کل امرین حتی النقیضین بالشکل الثالث بان کلما تحقق مجموع الامرین تحقق احدھما وکلما تحقق مجموع الامرین تحقق الاخر فینتج بالازوم المطلوب وبالاول العکس الصغری ح اشتھر ان المتلازمین یکون احدھما علۃ للآخر او یکونان معلولی علۃ ثالثۃ۔ ویستدل علی بطلانہ بان عدم عدم الواجب تعالی متلازم لوجودہ وبین ان وجودہ لیس معللا بالذات فعدم العدم یکون کذلک ط الاتفاقیۃ تنقسم الی اتفاقیۃ خاصۃ التی یصدق فیھا طرفاھا وعامۃ وھی ما یکتفی فیھا بصدق التالی فقط والمقدم محالا کان او ممکنا ی قال شارح المطالع ان الاتفاقیات مشتملۃ علی العلاقۃ کاللزومیات لکن العلاقۃ فی اللزومیات ظاھرۃ وفیھا خفیۃ ک اختلفوا فی کیفیۃ اجزاء المنفصلۃ فقیل الحقیقیۃ منھا لاتحصل الا من جزئین اما المانعتان فیجوز ان تکونا فی اکثر الجزئین وقیل ان الانفصال مطلقا لایکون الا بین جزئین اما مثل کل مفھوم اما واجب او ممکن او ممتنع وکرب عند من جعلہ منفصلۃ وزعم بعضھم ان المنفصلات کلھا تحصل بین اکثر منھما کما رایت فی امثال الماول ل قال الشیخ فی الاسوار ان شئت

قولہ فھی عدد الخ فالعددیۃ للخمسۃ فی نفس الامر ممکنۃ صادقۃ ولا یستلزم منھا عند ھذا القائل عمای کانت الخمسۃ زوجا او لا لکن عدم العقل الاول ممکن فی نفس الامر لکنہ کاذب لان عدمہ یستلزم الواجب فلا یستلزم المقدم علی ھذا القول ذلک التالی ۱۲ قولہ یستلزم التالی مطلقا الخ ای ممکنا کان او محالا الاصادقا او کاذبا ۱۲ قولہ محالۃ فی انفسھا الخ کما رایت فی الامثلۃ من انہ اذا لم یکن الواجب لم یکن العقل وغیرہ من المستحیلات فی نفسھا لکنھا یمکن الجمع بین المقدم والتالی ۱۲ قولہ الاتفاقیۃ الخ الاولی نحو ان کان زید ناطقا فالحمار ناھق فالثانیۃ ان کان زید حمارا کان جسما ۱۲ قولہ الا من جزئین الخ کقولنا مثل کل عدد اما زوج او فرد اما مانعتان تکونا لھذا حیوان او حجرا او شجر فھذا القول مانعۃ الجمع لانہ یمتنع الجمع بین الحیوان والشجر والحجر ویجوز الخلو منھا بجواز ان یکون من الجمادات و مانعۃ الخلو مثل کل شئی اما واجب او ممکن او ممتنع فلا یخلو منھا ومن قال ان الانفصال لایکون الا بین جزئین فتکون معنی المانعتین المشتملتین علی ثلثۃ اجزاء ان ھذا حیوان او غیر وھذا واجب او غیر ۱۲

قولہ ان الانفصال مطلقا الخ حقیقیا کان او مانعۃ الخلو ۱۲ قولہ فمرکب من جملیۃ الخ فمعناہ کل مفھوم اما واجب او کل مفھوم ممکن او ممتنع ۱۲ قولہ ان خدید الدلالۃ علی اللزوم الخ فلا یقال الانسان ھذا انسانا لکان الغراب ناعقا بل یقال الانسان ھذا انسانا لکان حیوان بخلاف الاخرین ۱۲

الدلالة على اللزوم وتى ضعيفة واذ كالمتوسط **فريد بهيه في احكام القضيه** فنها التناقض
فاعلم ان للنقيض ثلثة معان الاول رفع الشئ والثانى انه يقال للرفع والمرفوع كليهما والثالث
ما لا يجتمع ولا يرتفع مع الآخر فانه بمعانيه فى المفردين ظاهرا مافى القضيتين فهو يكون باختلافهما كيفا
بحيث يقتضى لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس هذا فى القضايا كلها ويزاد فى بعضها جهة
الاختلاف كما وجهته **عوائد** قالوا ان لكل شئ نقيضا لكن من قال ان السلب لا يضاف
الا الى الوجود فقط فلا يكون للمسلوب عنده نقيض بمعنى الرفع كالانسان رفعه لا انسان اما اللاانسان
فلا رفع له لانه مسلوب لا يضاف اليه سلب آخر فالكلية عنده صادقة بالمعينين الاخيرين **ب**
المشهور عندهم ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هى نسبة معقولة بالقياس
الى الاخرى هى ايضا معقولة بالقياس الى الاولى ويقال له الاضافة **ح** اشتهر ان النقيض الصريح
لكل شئ واحدا ما اللازم المساوى له فيتعدد **د** للفاضل البهارى شك فى التناقض بانا اذا
وجدنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شئ فرفعه نقيضه وذلك داخل فى الجميع بناء على الفرض
فالجزء نقيض الكل وهو محال للزوم اجتماع النقيضين عند تحقق الكل - **فريد** ثم بعد التخالف
المذكور فى القضايا المتناقضات ضرورى ان تتحد فى ثمانية اشياء كما تضمنه هذه الاشعار
در تناقض هشت وحدت شرط دان - وحدت موضوع ومحمول ومكان ووحدت شرط واضافت
جزء وكل - قوت وفعل ست در آخر زمان فان اختلفتا فى احدى الوحدات لم تتناقضا -
اما الفارابى فاكتفى بثلث وحدة الموضوع والمحمول والزمان وقيل بوحدة الموضوع والمحمول فقط
وقيل ان البعض قنع بوحدة النسبة فقط ثم انك اذا فهمت من هذا انه يكون فى نقيض الضرورية
واقعها امكان ما يقابلها دائما واقعها اطلاق عام كما عرفت من انه لا بد فى الموجهات
الاختلاف فى الجهة فلا يستصعب عليك استخراج التفاصيل بان النقيض للضرورية الممكنة العامة

قوله كما وجهته الخ كما فى المحصورات والموجهات ۱۲ قوله هذا فى نقضا التناقض الخ اى التناقض القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق
كل كذب الاخرى ولكن فى الموجهات من القضايا فيزاد مع ذلك الاختلاف الاختلاف فى الكم والجهة ۱۲
قوله فالكلية عنده صادقة اى ان لكل شئ نقيض ۱۲

وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية وللعرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية وللوقتية المطلقة للممكنة الوقتية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقتية وللمنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتشرة وقس على تلك البسايط نقيض المركبة الكلية والجزئية فاما الكلية فنقيضها رفع احد جزئيها والجزئية فنقيضها حملية مردودة المحمول بان تردد بين نقيضي محمولي الجزئيين مع كل فرد من الموضوع كقولنا في نقيض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان اما الشرطيات فيشترط في نقايضها بعد اختلافهما مع اصلها كيفا وكما الاتفاق في الجنس اي الاتصال والانفصال والنوع اعني اللزوم والاتفاق والعناد فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة متصلة لزومية ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية **فريق** العكس المستوي والمستقيم تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف او القضية الحاصلة بعد التبديل فلا بد فيه مع الاصل اختلاف الكمية والجهة في بعض العكوس واتحادهما في الآخر فالاصل اما ان يكون موجبة او سالبة فان كانت الاولى فهي كلية كانت او جزئية حملية او شرطية موجبة او غيرها بسيطة او مركبة تنعكس جزئية فان كان معها الجهة فالدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلف والافتراض والعكس اما الخلف فهو المشهور هناك ضم نقيض العكس مع الاصل بان يجعل نقيضه كبرى واصله صغرى لينتج محالا وهو سلب الشيء عن نفسه اما الافتراض فهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا ثم يحمل عليه عنوان المحمول ويجعله صغرى ثم يحمل عليه عنوان الموضوع ويجعله كبرى فينتج نتيجة مطلوبة وما قيل انه يفرض ذات الموضوع شيئا ويحمل عليه وصف الموضوع ثم يحمل عليه وصف المحمول لا يفيد مطلوبا الا بتأويل اما العكس فهو ان يعكس نقيض العكس ليلزم ما ينافي الاصل ثم الخاصتان تنعكسان حينية لا دائمة والوجوديتان والفعليتان

قوله سلب الشيء عن نفسه الخ محمول الانسان او بعض الانسان حيوان بالضرورة او بالدوام فان لم يصدق على بعض الحيوان الانسان بالفعل حين هو حيوان ليصدق لا شيء من الحيوان بانسان دائما ثم نعكسه مع الاصل وتقول بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان ۱۲

قوله لا يفيد مطلوبا الخ قال الفاضل البهاري وتمثيله بعد هذا التعليف بان نفرض ج الذي هو ذئب ودب فبعض سبع فتلك النتيجة هي العكس المطلوب لكل ج ب فان هذا المثال وان كان ينتج المطلوب لكن خلاف للمثل لانه قال يفرض ذات الموضوع شيئا ويحمل عليه صف الموضوع ويحمل عليه وصف المحمول فعلى هذا يقال كل ج وكل ذئب ذات اثبت وصف الموضوع او لا اثبت وصف المحمول ثانيا له كما قال فيكون هذا المثال موافقا للمثل لكنه لا ينتج المطلوب اي بعض ب ج بل يكون نتيجته بعض ج ب اما ما قلنا فهو ينتج المطلوب السابق وتعلم المراد هو ۱۲

والمطلقة العامة مطلقة عامة لعمومهما عنها اما الممكنتان فاختلف في عكسها كما ستعلم وانكان الاصل سالبة فالجزئية منها مطلقا لاتنعكس اصلا والكلية تنعكس كنفسها وانكان موجبة فالجزئية فلا تنعكس منها الا الخاصتان كنفسهما اما الكلية فالست منها تنعكس والتسعة لاتنعكس اما الاولى فالدائمتان تنعكسان دائمة عند المشهور وقيل ان الضرورية تنعكس كنفسها والعرفيتان العامتان عرفية عامة وقيل ان الشروطة العامة تنعكس كنفسها والخاصتان عرفية لادائمة في البعض اما الثانية فهي البواقي من الوقتيتين المطلقتين مع المطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات **فوائد** ا الخلف وعكس يستدل بهما في القضايا كلها اما الاقتراض فلا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها

ب الخلف لمعنى آخر سوى المذكور وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو جار هناك كما لايخفى

ج قبل شيب العكس الضابا تقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

د ضابطة عامة تشمل القضايا المنعكسة وهي ان كل قضية موجبة تنعكس جزئية واللتي سالبة فما تنعكس منها تنعكس كنفسها ثم انكانت موجبة فات في عكسها اهو اعم منها كما ثبت عن المشهور او نفسها كما قيل في السبع المطلقة العامة الايجابية والدائمتين والمشروطتين السوالب الممكنتين الموجبتين كما قيل

ه كل من قال بان الضرورية تنعكس كنفسها فقال بانعكاس الممكنتين كذلك ومن قال انها تنعكس دائمة فقال لعدم انعكاسهما مطلقا

و لما كان عكس المنفصلات والاتفاقيات قليل الجدوى فلم يذكره ز قد جرى عادتهم بانهم لايذكرون عكس الوقتيتين المطلقتين البسيطتين الموجبتين ولا علم وجهه

ز عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف عند القدماء وجعل نقيض الثاني او لاد عين الاول ثانيا مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف كما هو عند المتاخرين والمعتبر في العلوم معناه الاول **فوائد** ا حكم الموجبات

ه قوله ضابطة عامة الخ اعلم انك اذا وقفت ان الاصل والعكس لايختلفان كيفا اما كما فقد اختلفا حيث وقعت لاحيث يختلفان فيستخرج من هذا قاعدة كلية تسهل عليك استخراج العكس في كل قضية وهي ان كل قضية موجبة كلية او جزئية شرطية اولا تنعكس جزئية لجواز عموم الموضوع نحو كل انسان حيوان - والقضية السالبة فعلى تعميم جزئية او كلية فانكانت جزئية فلا تنعكس كما قيل وانكانت كلية فتنعكس كلية ثم بهذه القاعدة الكلية في غير الموجبات اما فيها فترد على ما سبق في عكس كل موجبة اهو اعم منها كما فصلنا من ان الدائمتان والعامتان تنعكس جزئية مطلقة مثلا وقس عليها غيرها لكن لما قيل ان الضرورية تنعكس كنفسها وكذا غيرها فلذا فصل بقوله في السبع وهي المطلقة العامة الايجابية والدائمة والضرورية السالبتان والمشروطتان السالبتان والممكنتان الموجبتان

و قوله الموجبات مطلقا اي سواء كانت ام لا فانها في صحة النقيض وعدمها كما وغيره حكم السوالب فالمعية الكلية تنعكس كنفسها والجزئية منها لاتنعكس والسالبة الكلية والجزئية تنعكس كالموجبة في المستوى نحو لاشئ من الحجر بانسان او بعضه فعكسه لبعض الانسان بلا حجر ۱۲

مطلقا ههنا حکم السوالب فی المستوی حکم سوالبه حکم موجباته وطرق طرقه **ف ۲** فی عکس النقیض شکل شکل قولنا کل اجتماع النقیضین لا شریک الباری صادق مع ان عکسه کل شریک الباری اجتماع النقیضین کاذب **فرید** الموصل الی التصدیق اما قیاس او استقراء او تمثیل فالمولف من قضیتین یلزم لذاتها قضیة اخری یسمی قیاسا وحجة ودلیلا والقضایا التی ترکب منها مقدمات ومواد واولها صغری والثانیة کبری والقول الاخیر نتیجة ومطلوبا واول جزء المطلوب اصغر والثانی اکبر والمتکرر فیهما حد اوسط وهیئة ترکیبها شکل واقترانها کما وکیفا ضرب وقرینة ثم الاوسط اما محمول فی الصغری وموضوع فی الکبری فشکل اول او عکسه فرابع او محمولها فثانی او موضوعهما فثالث **ف** اشتهر تعریف بعض ما ذکرنا بهذا النمط القیاس قول مولف من قضایا متی سلمت لزم منها قول آخر وموضوع المطلوب اصغر ومحموله اکبر وما اشتملت علی الاصغر صغری علی الاکبر کبری فالمال واحد **فرید** اعلم ان لکل شکل شرائط یصح بها نتیجة فیشترط فی الاول فی غیر الموجهات کون الصغری موجبة وکبری کلیة والاشکال الباقیة تشترک فی هذین الشرطین کلیهما او احدهما فالثانی یشترک فی الثانی فقط مع اختلاف المقدمتین کیفا والثالث عکس الثانی والرابع تشترک فیهما بان یکون ایجابهما مع کلیة الصغری او اختلافهما مع کلیة احدهما اما فی الموجهات فیزاد فی شرط الاول والثالث فعلیة الصغری والکبری غیر مشروط بجهة خاصة وفی الثانی احداهما کون الصغری ضروریة او دائمة او الکبری من القضایا التی تنعکس سوالبها او الصغری ممکنة والکبری ضروریة او بالعکس او هما ممکنتان والکبری احدی المشروطتین الخاصة والعامة وفی الرابع خمسة **فوائد** قالوا ان الاول بدیهی الانتاج فلا یستدل علیه بشیء اما غیره فثبت بالخلف والافتراض والعکس اما الخلف فیجری فی ضروب الثلثة اما الافتراض فلا یجری فی الکلیتین من ضرب ما لانه دائما فلا بد فیما یجری فیه من وجود الموضوع واختلاف المقدمات کما والعکس ثلثة طرق لعکس الصغری او الکبری او مقدمتین فهو یجری فی کل شکل بحیث یرتد الی شکل سابق علیه بالعکس المذکور **ب ۲** النتیجة تابعة لاخس المقدمات فغی المرکب من الموجبة والسالبة سالبة وفی الکلیة والجزئیة جزئیة والمرکب من البرهانی وغیره ینتج غیره ومن المرجوح وغیره مرجوحا الا فی الموجهات فالممکنة ینتج ضروریة

---

۱ شرط فی الرابع بحسب الجهة خمسة امور الموجبة المستعملة فیها فعلیة ۲ انعکاس السالبة المستعملة فیها ۳ صدق الدوام علی صغری الضرب الثالث ۴ احد صدق العرفی العام علی کبری ذلک الضرب ۵ کون الکبری فی السادس من القضایا الست المنعکسة السوالب ۶ کون الصغری فی الثامن من احدی الخاصتین والکبری مما یصدق علیه العرفی العام ۱۲ منه

مع الكبرى الضرورية فمن ثم كانت النتيجة فيها في الشكل الاول والثالث كجهة الكبرى ان كانت كبرى غير الوجوديات والا فكالصغرى بحذف قيد الضرورة والدوام والاضرورة عن النتيجة ان كان في الصغرى وان كان في الكبرى فيبقى وفي الثاني يكون دائمة ان اشتمل على الدوام والا فكالصغرى المذكورة اما الرابع فقد يعرف حالها في المطولات **ج** لما كان الرابع بعد النتيجة بعدا فاسقطه الشيخان عن الاعتبار **د** شك في انتاج الاول مثل قولنا الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس فان نتيجتها صحيحة وقد شرطوا ايجاب الصغرى ومثل قولنا كل عابد له معبود وكل معبود له عابد فينتج لبعض العابد له عابد وبان النتيجة موقوفة فيه على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة عليها فيدور **فرع** القياس ان اشتمل على النتيجة او نقيضها فهو استثنائي والا فاقتراني والاخير ان تركب من الحمليات الصرفة فهو حملي والا فشرطي سواء تركب من الشرطيات المحضة مطلقا او منها ومن الحمليات **فوائد** لا يكون الاستثنائي الا شرطيا لان اول جزئيها لا تكون الا شرطية والثاني استثنائية اي وضعية او رفعية اما الوضعية[1] فما يستلزم فيها وضع احد جزئيها اي ثبوته لوضع الآخر والرفعية ما يستلزم عدمه لعدمه **ب** تركب الشرطي من متصلتين او منفصلتين او مختلفتين او من شرطية وحملية وينعقد فيه الاشكال الاربعة والعمدة[2] من تلك الاقسام الشكل الاول الذي اشترك في مقدميته جزء تام وشرائط الانتاج وحال النتيجة فيه كما هو في الحمليات فينتج اللزوميتان لزوميتين مثلا **ح** في انتاج اللزوميتين في الشكل الاول **ش** شك للشيخ بانه ليصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وفي انتاج القياس الاستثنائي شرائط ايجاب القضية الشرطية **ب** كلية الاستثناء اي الوضع والرفع **ج** كون المتصلة لزومية ان كانت فيه والمنفصلة عنادية ان لم تكن **ه** في المتصلة ينتج ثبوت المقدم بثبوت التالي ورفعه لرفعه وفي المنفصلة ثبوت الكل نفي الآخر وبالعكس كما نعة الجمع والخلو مثل دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد **و** وهنا شك[3] للفاصل الجوفقوري وهو منع استلزام الرفع

قوله[1] الوضعية الخ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود فان قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس ليست بطالعة فلا يكون النهار موجود فيكون رفعه مستلزما لرفعه ١٢ قوله[2] والعمدة من تلك الاقسام الخ لان الشرط الكاملة تقيد اتصالا كما مر وهي تحصل من الجزء الاتم ١٢ قوله[3] وهنا شك للفاصل الخ اي في انتاج المنفصلة رفعه لرفعه فتحرير الشك انا لا نسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم مطلقا وانما يكون كذلك لو كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللزوم وذلك في حيز المنع فانه يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محالا في نفسه واذا فرض لم يبق اللزوم على تقدير وقوعه فان المحال جاز ان يستلزم المحال الآخر فعلى هذا يجوز ان لا يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ١٢

الرفع بجواز استحالة انتفاء اللازم فاذا وقع انتفاء اللازم المحال لم يبق اللزوم معه فلا يلزم من رفعه وانتفائه
رفع الملزوم **فرع** والقياس لقسميه ان تركب من قضيته ونتيجة قياس آخر الى حصول المطلوب فمركب والا
فبسيط والمركب ان فصل وصرح فيه نتيجة كل قياس معه وتضم الى القضية اخرى فهو متصل[1] النتايج وان لم يصرح فهو
مفصول النتايج وكلاهما ان ثبت المطلوب فيه بابطال نقيضه فهو خلف وان ثبت المطلوب بمقدمة اجنبية
فتسمى قياس المساواة ثم القياس باقسامه تنقسم الى خمسة مسماة بينهم بالصناعات الخمسة لان مقدماته واجزاءه
اما يقينيات اولا فعلى الاول يسمى برهانيا وعلى الثانى جدليا او خطابيا او شعريا او سفسطيا فنفصلها و
ننظمها في سلكة ففيها خرائد الخريدة الاولى في البرهان واقسامه واحكامه فهو لمى الذهان الحد الاوسط فيه علة
للحكم في النتيجة ذهنا وخارجا نحو هذا خشب مستة النار وكل خشب مستة النار فهو محترق في الآفاق[2] سواء كان الحكم علة له
في الواقع مثل هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط او لم يكن بينهما علية اصلا كما يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا
محرقة فهذه الحمى محرقة **ف** قد انكر الشيخ وشك في الاني بان العلم اليقيني بوجود ماله سبب لا يحصل الا
من سببه وبرهانه اللمي اما العلم بوجود ما ليس له سبب اما يحصل بالبداهة فلا يحتاج فيه الى دليل مطلقا او لا يحصل
اصلا فلا وجود للاني وانحصر البرهان في اللمي ثم البرهان باقسامه تنقسم الى اولى[3] وفطري ومشاهدي (اي في جبلتي
الوحسي) وحدسي وتجربي ومتواتري وكلها تتركب من القضايا اليقينيات البديهيات ابتدائية او بعد نظريتها تصير بديهية
تسمى تلك القضايا اصولا لها واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت فالاولى ما يتركب من الاوليات[4] التي يحصل اليقين
بها بمجرد النظر الى طرفيها والفطري ما يتركب من الفطريات التي تسمى قياساتها معها في يجزم بها العقل بواسطة لازمة[5]

---

[1] قوله اما متصل النتايج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وانما مفصول النتايج
نحو كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه ١٢ منه

[2] قوله في الآفاقي اي انما يكون الاوسط علة للحكم في الواقع بل يكون معلولا له ويكون الحكم علة لما هو اوسط
كما هو في المثال المذكور فان تعفن الاخلاط علة للحمى ليست علة للتعفن بجواز كونها بلا تعفن او يكون الاوسط والحكم معلولي ثالث فلم يكن علاقة
العلية بينهما كما هو في المثال الاخر فان الاشتداد غبا ليس علة للاحتراق ولا هو معلولا له بل علتهما الصفراء المحترقة الخارجة عن العروق ١٢ منه

[3] قوله اولى الخ فما يتركب من الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء والمشاهدات فاما ظاهرة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة و
اما باطنة كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وما يتركب من التجربيات مثل السقمونيا مسهل الصفراء وما يتركب من الحدسيات نحو
نور القمر مستفاد من نور الشمس والذي يتركب من المتواترات مثل المكة موجودة وما يتركب من الفطريات كقولنا الاربعة زوج ١٢ منه

[4] قوله بواسطة لازمة اي القضايا التي دليلها ملحوظة معها بلا احتياج الى شئ غير حاصل بملاحظة الطرفين نحو الاربعة زوج
بواسطة انقسامها الى المتساويين ١٢

لاتغیب من الذہن بعد لحاظ الطرفین والمشاہدی ہو ما یترکب من المشاہدات التی یحکم فیہا بالقوی الظاہرۃ المسماۃ بالحواس والباطنۃ المسماۃ بالمدرکات فالتی یحکم فیہا بالحواس حسیات وما یحکم فیہا بالمدرکات وجدانیات **ف** الحواس کما ہی خمسۃ کذلک المدرکات تتضمنہا ملک الاشعار الفارسیۃ بشنواز من نمہائے پنج حواس + سمع وبصر است وشم وذوق ومساس پنج دیگر مدرکات یاد گیر مشترک بعدش خیالت کن قیاس - بعد آن دان فکر پس وہم را - پس ہمہ دان حفظ را یاد الحواس اما الحدسی فہو ما یشتمل علی الحدسیات المحکوم فیہا بالحدس وہو انتقال الذہن الی المطلوب دفعۃ - والمجربی ما یترکب من المجربات التی یجزم فیہا بتکرار المشاہدۃ فما یحصل عقیب شئی دائما او کثیرا فہو مسبب مجرب ذلک الشئی المفید لوجودہ وتعقبہ سبب علۃ **ف** انا اذا اردنا تحصیل شئی کالانسان فنتتبع ما یناسبہ فاذا اخرجناہ کالحیوان والناطق فتحصل لنا حرکۃ من التتبع الی الاخراج وتسمی القیۃ ثم رتبناہ وہذہ حرکۃ ثانیۃ فمجموعہما عندہم محکم وحصول المبادی المرتبۃ دفعۃ حدس کما مر **ب** لایجب المشاہدۃ فی الحدسیات فضلا عن تکرارہا وقال السیدان المشاہدۃ واجبۃ کما فی المجربات لکن الفرق فیہما ان السبب والمؤثر لوجود الشئ معلوم الماہیۃ فی الحدسیات ولایکون کذلک فی التجربیات **ح** قیل ان المجربات والحدسیات لیستا من الیقینیات ولعلہ الحق **د** قال بعضہم لیس الفرق بین الحدسیات والفطریات لعدم وجوب المشاہدۃ فیہما اما المتواتری فہو ما یترکب من المتواترات التی ہی اخبار جماعۃ یستحیل تواطئہم فی الکذب لاتعیین عددہم **عوائدہا الجزئیۃ** قیل یشترط تعیین عددہم فجملہ البعض اربعۃ والبعض خمسۃ والبعض سبعۃ والبعض عشرۃ والبعض اربعین والبعض خمسین وقیل ثلثمائۃ والحق ان یشترط فی وقوع التواتر ان یحصل الروایۃ للمخبرین والا فلا بد ان ینتہی سلسلۃ الاخبار الی الذین حسوہ وانہ اذا ذہب السلسلۃ الی ما قبلہم فلا بد ان یحصل التواتر فی کل مرتبۃ وان یکون فیہم من یستحیل کذبہ فی الخبر اذا لم یکن مجموعہم کذلک والا لصح تعریفہ ویجوز تواطئہم علی الکذب **ب** افضل التواتر ما اقر بہ الاعداء کلہم او بعضہم کفضل بنینا **ح** ان التجربیات والحدسیات والمتواترات والمشاہدات لاتنہض حجۃ علی الغیر الا بعد مشارکتہ فیہا للمستدل **د** قال المحقق والامام ان الیقینیات محصورۃ فی البدیہیات والمشاہدات **الفریدۃ الثانیۃ فی الجدل** وہو المرکب من

قولہ دفعۃ حدس الخ ای انتقال الذہن الی المطلوب من المطلوب الی الاجزاء التی اخرجناہا الکان دفعۃ من غیر حرکتین فہو حدس ۱۲
قولہ لایکون کذلک فی التجربیات الخ فان السبب فیہا معلوم السببیۃ مجہول الماہیۃ ۱۲

المشهورات وهي التي اجتمع عليها الاراء لمصلحة عامة كما في قبح الظلم او خاصة كقبح ذبح الحيوان عند الهنود
او رقة قلب خاص كهيده بلا فائدة **فوايد** اقيل انه يتركب من المسلمات بين الخصمين **ب** لكل
قوم مشهورات مسلمات مخصوصات بهم **ج** الغرض من الجدل الزام الخصم او حفظ الراي **الخريدة الثالثة**
في الخطابة وهي المركبة من المقبولات المظنونات من اللذين يحسن الظن اليهم **فوائد** اقيل انها تتركب
من المظنونات مطلقا اخذت منهم او لا فيدخل فيها التجربيات والحدسيات والمتواترات الغير الواصلة
الى حد الجزم **ب** الغرض منها تحصيل احكام نافعة او ضارة في المعاش او المعاد كما يفعله الخطباء و
الوعاظ **ج** من عد الماخوذات من الانبياء منها فقد غلط فانها يقينيات **الخريدة الرابعة**
الشعر وهو المولف من المخيلات التي تقع في الخيال فيتاثر بها النفس قبضا وبسطا وتنفعلا وسرورا بهذا
عند القدماء اما عند المحدثين فهو كلام موزون[1] مقفى ولا يجب عندهم التخيل فيه كما لا يجب الوزن والقافية
عند الاولين **فائدة** الغرض من الشعر انفعال النفس ترغيبا وترهيبا **الخريدة الخامسة** في السفسطة
وهو المولف من الوهميات يختص بها الوهم فقط كقياس غير المحسوس على المحسوس او من المشتبهات بالصادقة
صورة كما يقال لصورة الحمار المنقوش حمار وكل حمار ناهق فهذا ناهق او[2] معنى كاخذ الخارجيات مكان الذهنيات
وبالعكس **عوائد** الغرض منها تغليط الخصم والمغالطة[3] اعم منها فانها تكون فاسدة صورة او مادة او كليهما
كما قالوا **ب** صاحب تلك الصناعة ان قابل الحكيم يسمى سوفسطائيا وهذه الصناعة سفسطة وان

---

[1] قوله موزون الخ الوزن في الاصطلاح هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبهما في العدد والمقدار بحيث يحدث
النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال لها الذوق ثم اختلفوا في الشعر فعند القدماء هو كلام مخيل يقتضي للنفس انبساطا او قبضا ولم يعتبروا
الوزن والقافية ولا الصدق ولا الكذب بل مجرد الحكاية المفيدة للتخيل اذا لمحاكاة لذيذة كالتصوير مثلا لانه نقل عن القدماء
اليونانيين شعر موزون بالاوزان العروضية اما عند المحدثين فالشعر عندهم كل كلام موزون متساوي الاركان مقفى ولم يعتبروا
وجوب التخييل ولا شك ان الوزن ايضا موثر في النفس قبضا وبسطا ويوجب زيادة الانفعال كان التخييل ١٢

[2] قوله او معنى الخ كقولنا الجوهر موجود وكل موجود في الذهن قائم به وكل قائم به عرض فينتج ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارجي مكان الذهني
فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته اما اخذ الذهني مكان الخارجي فكقولنا الجدوث حادث وكل حادث
فله حدوث فالحدوث امر ذهني اخذ مكان الخارجي فحكم عليه اذ الحادث الخارجي مسبوق بالعدم لا الذهني ١٢ منه

[3] قوله والمغالطة اعم الخ كقولنا الانسان لا شعر وكل شعر ينبت من محل فينتج الانسان ينبت من محل فهذا القياس فاسد لعدم كونه
على هيئة فكل من الاشكال لعدم تكرر الاوسط لفظا او الهيئة او لفساد الهيئة مع فساد المادة كالانسان حيوان والحيوان جنس فينتج
الانسان جنس فانه والكان صادقا بالصحيح لكنه لفوات شرط الكلية في الكبرى غلط غير صحيح او لفساد المادة كاخذ المثبتة
بالصادقة كما مر في صورة الحمار على الجدار يقال له ناهق فان المقالة صحيح صورة لكنه غلط مادة وسيجيء تحقيقه قالوا والحق ان فساد المادة
لا يكون وحده الا لفساد الصورة وغيره كما لا يخفى ١٢ منه

قابل الجدلی فمشاغبی وہذہ مشاغبۃ وعلی التقدیرین ان صاحبہ یغالط ویرہم المیز الاولیات منہا بل تلتبسان عندہ ولذا تری اکثر الناس منہمکا فی الاوہام الباطلۃ مدۃ عمرہم **فرع** الاستقراء وہو الحکم علی کل فرد لوجودہ فی اکثر جزئیاتہ ولا یفید الیقین بل یفید الظن لجواز التخلف فی البعض ولما کان الظن تابعا للاعم الاغلب فیتعدی الحکم من الاکثر الی الکل **ف** فی الاستقراء وتبعیۃ الظن للاغلب نشک للامام بانہ اذا فرض فی البیت ثلثۃ اثنان مسلمان والواحد کافر ولا نعلم باعیانہم فکل من تراہ فہو مظنون الاسلام بناء علی قاعدۃ الاغلبیۃ ومظنون الکفر علی فرضک فانک اذا رایت الاثنین تظنہما مسلمین والباقی کافرا وہذا جار فی کل واحد مع الآخر فلو کان الاستقراء صحیحا للزوم اجتماع المتنافیین **فرع** التمثیل ہو اثبات الحکم للجزئی لوجودہ فی جزئی آخر لسبب مشترک بینہما والفقہاء یسمونہ قیاسا لاغیر والمقیس علیہ اصلا والمقیس فرعا والمشترک علۃ جامعۃ ولاثبات ان المشترک یکون علۃ للحکم المذکور طرق النص والاجماع والمناسبۃ والدوران والتردید لکن الاخیرین عمدتان فیہ فاکتفوا علیہما ومقصد الاول ظاہرا بالدوران فہو ان یدور الحکم بہ وجودا وعدما بانہ اذا وجد المشترک وجد الحکم والا فلا والفقہاء یعبرون عنہ بالطرد والعکس اما التردید للسبر والتقسیم فہو ایرادا وصاف الاصل وابطال بعضہا التعین البعض الباقی للعلیۃ وہو ایضا یفید الظن کالاستقراء **ف** قالوا ان الحکم دلیل وآیۃ لکون المدار اعنی المشترک علۃ للدائر ای الحکم **ب** یرد علی الدوران ان بین الجزء الاخیر من العلۃ التامۃ ومعلولہا وبین شرط ومشروطہ دورانا وان الجزء الاخیر والشرط مدار للمعلول والمشروط ولیسا

قولہ ومقصد الاول ظاہرہ الخ اما النص والاجماع فکشف الاسکار فانہ امر مشترک فی تحریم الخمر والنبیذ وغیرہما فیہما بالنص والاجماع والمناسبۃ ہی کون الوصف بحیث یکون ترتب الحکم علیہ متضمنا لجلب النفع او دفع الضرر کما یقال ان الصوم مشروع لکشف الزجر فالامساک عن المحرمات فانہا مشروعات لعلۃ مشترکۃ وہی کسر القوۃ الحیوانیۃ وکسر القوۃ الحیوانیۃ لجلب نفع شرعی وہکذا ۱۲ اما الدوران ای ترتب الحکم علی الوصف الذی لصلوح العلیۃ وجودا وطردا بانہ اذا وجد الوصف وجد الحکم وعدما وعکسا بانہ اذا عدم الوصف عدم الحکم کترتب حکم الحرمۃ فی الخمر علی الاسکار فانہ ما دام مسکرا فہو حرام واذا زال عنہ الاسکار زالت حرمتہ اما التردید بان یقسم اوصاف الاصل اولا ثم یرد وبان علۃ الحکم ہو ہذہ الصفۃ او تلک الصفۃ ثم تبطل ثانیا کل صفۃ حتی یستقر علی وصف واحد فیستفاد من ذلک کون ہذا الوصف علۃ کما یقال علۃ حرمۃ الخمر والنبیذ وغیرہما اما اتحادہما من العنب او المیعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحۃ المخصوصۃ او الاسکار لکن الاول لیس بعلۃ لوجودہ فی الدبس بدون الحرمۃ وکذلک البواقی فتعین الاسکار ۱۲ منہ

علتان لما ورد على التردید بان حصر العلة فی الاوصاف المذکورة ممنوع فجاز ان یکون العلة غیر ما ذکر

فریدة اجزاء العلوم ثلثة الموضوع وقد عرفته والمبادی التی یتوقف علیها فهم المسائل وهی اما ان کانت تصوریة فتکون اما حدود للموضوعات وتعریفاتها او تعریف اجزاء الموضوع او جزئیاته او اعراضه والا کانت تصدیقیة وهی اما بینة بدیهیة فتسمی علوما متعارفة او نظریة فان اذعن بها المتعلم بلا دلیل لحسن ظنه بالمعلم سمیت اصولا موضوعة وان اخذها بالشک فهی مصادره والثالث المسائل وهی القضایا والقواعد التی مجموعها یسمی علما **فوائد** قیل من عد للعلم ثلثة اجزاء فقد اخطا لان العلم هو المسائل فقط فکل واحد منها اجزائه والموضوعات والمبادی هی الخوابع والوسائل الی ادراک المسائل **ب** فی کون الموضوع جزءا علاحدة للعلم نظر بانه ان اریدبه ان تصور الموضوع جزء الفهو من المبادی والمقدمات للشروع والمقدمة من الخوارج وان اریدبه تصدیقه فهو ایضا من مقدمات الشروع لا من اجزائه **ج** ان المقدمات یذکرون فی مبادی الکتب ثمانیة اشیاء تسمی رؤسا ثمانیة وهی الغرض والمنفعة وجهة التسمیة والمؤلف وانه من ای جنس من اجناس العلوم العقلیة والنقلیة وانه فی ای مرتبة لیتقدم علی ما یجب تقدیمه والقسمة ای التبویب وانحاء التعلیم **د** قیل ان الغرض غیر المنفعة وهو الحق - اما عند التحقیق والنظر الدقیق فلیس بحق الا ترمی الی افعال الله سبحانه وهی لیست معللة بالاغراض لکنها مشتملة علی المنافع والحمد لله علی جزیل نعمائه والصلوة والسلام علی انبیائه واصفیائه قد حصل الفراغ من املاء الرسالة المسماة بالفرائد البهیة فی المسائل المنطقیة فی الجمادی الاول سنة خمس وتسعین ومائتین والف بعد الهجرة النبویة +

قوله اما حدود الخ لان یکون من اقسام التصور فیتوقف علیه اما توقف مسائل العلم علی تعریف موضوعه لانه اذا لم یعرف موضوع العلم ولو احد اجزائه التی یتمیز بها العلم من الاخر فکیف تتمیز مسائل العلم من مسائل العلم الآخر کما یتوقف مسائل الحکمة الطبیعیة علی تعریف الجسم واجزائه مثلا لانه اذا لم تعرف انها ماذا تعرف لتتفهم مسائل الحکمة المذکورة کمن الخلاء والملاء والحرکة والسکون وغیرها فلذا یذکر فی اوائل کتب الحکمة تعریف موضوع الحکمة الطبیعیة وهو الجسم وقد عرفته بانه جوهر قابل للابعاد وتعریف جزئیاته وهی الهیولی والصورة واجزئیاته کالجسم التعلیمی او تعریف عوارضه کالحرکة والسکون وغیرها یتوقف علی تعریفه عرفان المسائل فلک فی المنطق یذکر فی اوائله تعریف موضوعه العلوم الثانیة وتعریف البدیهة والنظریة والجنس والفصل وغیرها من جزئیاته والکانت تصدیقیة فتکون اما نظریة او بدیهیة فان کانت بدیهیة فتسمی المبادی بالبدیهیة علوما متعارفة کقولنا فی علم الهندسة المقادیر المساویة لشیء واحد متساویة فعلی عرفان تلک القاعدة المتعارفة یتوقف اکثر مسائل ذلک العلم وثبت منها کما لا یخفی علی من له نظر الی هذا وان کانت نظریة واذعن بها المتعلم عن المعلم بحسن ظنه به فسمیت اصولا موضوعة کقولنا الی المسافة الخط المستقیم بین النقطتین جایز ۱۲ قوله وهی الغرض الخ اعلم ان الغرض والغایة کمن علم المنطق صیانة الذین

عن الخطاء فی الفکر اما وجہ تسمیتہ بالمنطق فان المنطق یطلق علی النطق الظاہری وہو المتکلم وعلی الباطنی وہو ادراک الکلیات وہذا العلم یقوی الاول ویسلک بالثانی مسلک الاستحکام اما مولفہ فقوانین المنطق والفلسفۃ ہو الحکیم ارسطو فقد دونہا بامر کندہ ولہذا لقب بالمعلم الاول وقیل ان المنطق میراث ذی القرنین ثم بعد ذلک نقل المترجمون تلک الفلسفیات من لغۃ یونان الی لغۃ العرب ثم ہذب التراجم وانقحہا المعلم الثانی الحکیم الہ الفارابی ولجدا ضاعۃ کتب ابی نصر قد حررہا الشیخ علی بن سینا اما ان المنطق من ای جنس من اجناس العلوم العقلیۃ والنقلیۃ فان الحکمۃ ان فسرت بالعلم باحوال اعیان الموجودات علی ما ہی علیہ فیکون المنطق خارجا عنہا اذ لیس فیہ الا المفہومات والموجودات الذہنیۃ الموصلۃ الی التصور او التصدیق وان فسرت بالعلم باحوال الموجودات ویحذف لفظ الاعیان من التعریف فیکون من الحکمۃ النظریۃ المبحوث فیہ عما لیس وجودہ بقدرتنا اما مرتبۃ من حیث التقدیم والتاخیر ففی ہذا الزمان ینبغی ان یعلم بعد تعلم العلوم الفقہیۃ والنقلیۃ والادبیۃ اما العقلیۃ فقد عرفتہا انہ منقسم الی التصوریۃ والتصدیقیۃ والی اقسامہا اما الخفاء تعلیمہ لتحق الحق ویبطل الباطل فکثیرۃ وقد فصلہا البعض بثلثۃ التقسیم والتحلیل والتحدید بان یقسم او یحلل او یحد مسئلۃ من مسائلہ مثلا بان یفہم المتعلم ویحصل الوقوف لہ علی الحق ۱۲ منہ

تتمہ

تقریظات

صورۃ ماکتبہ مقرظا من علماء اہل السنۃ والجماعۃ الحبر العلامۃ والذکی الفہامۃ العالم الجلیل والامثل النبیل النحریر الاواہ المولوی السید کلب علیشاہ رحمہ الالہ

جذاما نمقہ المحقق الکامل * والمدقق الفاضل * المعقود علیہ الانامل * الحبر الذکی * والنحریر الملی * البدل الذی لیس لہ بدیل * والقرم الماجد الذی لیس لہ عدیل * المحلی بالزین * والبری من الشین * المولوی السید عباس حسین * ادام اللہ افاداتہ مشتغلۃ بین المشرقین * بعبارات رائقۃ * وایرادات فائقۃ جیدۃ المبانی سہلۃ المعانی * کانہا سلم للمبتدی * ومسلم للمنتہی * خانہا اللآلی منثورۃ * وفرائدہ منشورۃ مغنیۃ الطلاب * ومقنعۃ لذوی الالباب * لاسیما ما اوردہ من مطالب جدیدۃ * فی مواضع عدیدۃ * کما فی الجزئی والجزو التفصیۃ وغیرہا من مضامین عالیۃ کمثل ما فی الشرطیۃ فلعمری ان ہذہ رسالۃ تعجب ابصارہا الابصار * وتبہر سطالعتہا الافکار * وما نظرت عدیلہا الانظار * والحمد للہ الواحد القہار والصلوۃ علی رسولہ المختار وآلہ الابرار وصحابہ الکبار وازواجہ خیرات الازواج وامہات المومنین والمہاجرین والانصار

{انا العبد السقیم الناہ السید کلب علیشاہ}

صورة مکتبہ العالم النحریر والکامل الخبیر المحقق المدقق البحر اللوذعی والذکی الالمعی الجناب الحاج السید السند المولوی تفضل حسین صاحب المرحوم

باسمہ سبحانہ

ہذہ رسالۃ عجیبۃ + وعجالۃ غریبۃ + محتویۃ من المسائل المنطقیۃ علی ضمولہا وفروعہا فانہا فی الظاہر متینۃ وفی الحقیقۃ شروح مبینۃ + مع ایجاز الفاظہا کاشفۃ للمعانی الدقیقۃ + ومع الاختصار حاویۃ للمطالب الرشیقۃ + ما رایت مثلہا انیق المعانی + ولا شرحا موجز الالفاظ والمبانی + فہی مغنیۃ ومریحۃ عن اغلاق السلم + ومسہلۃ ومریحۃ لاشکال السلم + وقد اجاد فیما افاد + وفاز بالمراد مصنفہا المصقع الادیب + البارع اللبیب + الفائز من النصیب بالمعلی والرقیب العالم الالمعی الفاضل اللوذعی المتصفی اعلی مراتب الدارین المولوی السید عباس حسین صاحب حباہ اللہ ما تقر بہ العین وصین عن عین الکمال بمجد وآلہ خیر آل فانہ فاق الاقران وانباء الزمان کیف لا وہو ابن بجر الزاخر والکمل وبل من الہطل الماطر + ابن القمقام النحریر والاعلم الکبیر + فی الآفاق شہیر + فرید العصر + وحید الدہر العالم الربانی والقطب النورانی الذی کشف الرین فی العالم عن المعالم + لا تاخذہ فی اللہ لومۃ لائم لاند لہ فی العلوم ولا ندید لا سیما فی القرأۃ والتجوید لم ار مثلہ فی حمایۃ الدین واحیاء مراسم سنۃ خیر المرسلین ہادی السبل استاذ الکل جناب الحافظ القاری المولوی السید جعفر علیہ صاحب ظل العالی مدالایام واللیالی - اللہم احفظہما عن فتنۃ الاشرار بحق محمد وآلہ الاطہار +

کتبہ بیدہ الوازرہ السید تفضل حسین صانہ اللہ عن الشین والمین واوقی کتابہ بمیمنۃ یوم الیمین بحق المصطفی والمصطفین یوم الاثنین ہو الرابع والعشرون من شعبان سنہ ۱۳۰۵ ہجری

صورة ماكتبه العالم القمقام والبحر الطمطام الحكيم الفلسفي الالمعي اللوذعي
الفريد الذي ليس له نديد الاديب الطبيب الكامل الحسيب الاريب
الملوي السيد كرامت حسين صاحب بيرسٹر ايٹ لا ادام الله افاداته

نحمدك اللهم على ما انعمت علينا بالبصائر والابصار + ونشكرك لما فضلتنا بالنطق التام للاخبار والاستخبار
انت الذي حسن آلاءك عندنا بما آتيتنا من عقول فاصلة بين الحق والباطل + وجعل نعماءك
علينا باشدودت ازرها برسل بعثتهم بالمعجزات والدلائل + سبحانك لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت نفسك وصل اللهم على خاتم النبيين الذي احيطت من جرثومة الكرم + وارسلته
الى جميع الامم وعلى آله مصابيح الظلم + ومعاون الحكم - اما بعد فاني استيقن من جاس خلال نهر
الوجيزة التي رام مصنفها الخريت الفريد الوحيد ان ياتي بمثل السلم في قلة اللفظ وكثرة المعنى وان
يزيد عليه فيما يحتوي من المسائل المنطقية والاصول الحكمية وان يميز حامن اخواتها بالمنفردات
المختصة به والتدقيقات الصادة بانه لقد وافق صنعة ارادته + واصاب سهمه غرضه لقد
صارت اعلى درجة من السلم في الوجازة والمتانة وفي جميع مهمات المسائل الاصلية والفرعية وكيف
لا وهو عباب العلم الزاخر + وسيف الكمال الباتر - واحسن الوجيزة سوف تحو السلم عن القلوب +
وتواريه في سترات الغيوب + وحان ان تاخذها العلماء وسيلة الى النطق وتحصيله ويستبدلوها
بالسلم في حفظه وتكميله وان فعلوا ذلك لربحت تجارتهم وذلت اعناقهم من الغث السمين ومن المخشلب
الدر الثمين +

كتبه عبده الفاني كرامت حسين ۲۹ اپريل سنه ۱۸۴۴ عيسوي

صحت نامہ اغلاط ضروری رسالۂ فرائد بہیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱	۱	وما علمناہ منطقُ	وعلمناہ منطقَ
۱	۳	فرائد بھیہ	الفرائد البھیہ
۱	۴	فی مسائل منطقیہ	فی المسائل المنطقیہ
۲	۴	نطفۃ محاق	نطفۃ دھاق
۲	۳	علقۃ دھاق	علقۃ فحاق
۲	۱۲	ق ۱۲ الدق	ق ۱۲ محاق بل محوہ ص ۱۲ التحاق
۲	۱۲	ق ۱۲ الطباق	ق ۱۲ شفف جمع شفاف غلف ۱۳ الطباق
۲	۱۲	الجلا الناعم	الجلد الناعم
۳	۲	جود	جوَدُ
۳	۱۱	کسح	اکسح
۴	۲	اسل	السبل
۵	۱۱	فلیصفحو	فلیصفحوا
۴	۶	ما الحاضر	بالحاضر
۴	۲۰	حما وضاح	جمۃ وضاح
۴	۲۱	جمع ما	جمیع ما
۴	۲۲	با یدرک	ما یدرک
۵	۱	زعمہا	زعمھما
۵	۱۱	تعلق بہ	تعلق بھا
۵	۱۶	اتحادھما	اتحادھا
۵	۱۶	کما ھو	کما ھو
۵	۱۷	بالبداۃ	بالبداھۃ
۶	۱۰	للملاحطۃ	الملاحظۃ
۶	۱۳	مان	بان
۷	۵	احوالھما	احوالھا
۷	۶	یلاحظہ	یلاحظہ
۷	۱۱	فی مرتبۃ	فی مرتبۃ
۸	۶	التضدیقی	التصدیقی
۸	۷	وغیرھما	وغیرھا

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٩	١	لايلزمات	لاتلزمات
٩	٣	كمثلها	كمثلهما
٩	٥	عندالنجاة	عندالنجاة
١٠	٢	لاحظنا	ان لاحظنا
١٠	١٠	اوعرلى	اوعرفى
١١	٣	المعرف	المعرفة
١١	١١	الاوّل	الأوّل
١١	١١	غيثا	غيثا
١١	١١	اقربالك	اقربائك
١٢	١	وغيره	وغيرها
١٢	٣	والادوات	وفى الادوات المتعلقات تبعية
١٢	٩	خبر	خبر
١٢	١٠	عقد	مثل عقد
١٣	١٢	لم يجد فاذا لم يجد	لم يوجد فاذا لم يوجد
١٣	٢٠	فاشركه	فالشركة
١٤	٣	نقيضها	نقيضيهما
١٤	١٥	على الاول	على الاول وجد لازم آخر
١٤	١٣	فى الاذعان	فى الجزم
١٥	١٠	لتك	لتلك
١٥	١٦	موجوان	موجودان
١٦	١١	مقولان فى	مقولة فى
١٧	٨	زالاول	والاول
١٧	١٣	الى ماتحته	الى ماتحت نوع لها
١٧	١٥	المتوسط	متوسط
٢١	١٦	ككان	مثل كان
٢٢	٨	تلفظها	تلفظهما
٠	٠	٠	٠
٠	٠	٠	٠
٠	٠	٠	٠

غلطنامہ فوائد بہیہ فی مسائل المنطقیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱	۴	منطق	منطق
۱	۴	مسائل منطقیہ	المسائل المنطقیہ
۴	۲	معرف اسبل	معرف السبل
ایضاً	۱۱	فیصفو	فیصفوا
۴	۱۶	مالحاضر	بالحاضر
۴	۲۰	جاوضلح	جمعہ اضلح
۴	۲۱	جمع ما	جمیع ما
۴	۲۲	بایدرک	مایدرک
۵	۱۰	تصور	التصور
۵	۱۶	یتحدان	یتحدان
۵	۱۷	مالبدایۃ	بالبدایۃ
۶	۱۰	الملاحظۃ	الملاحظۃ
۶	۱۳	مان	بان
۷	۱۱	مرتبۃ	مرتبۃ
۸	۶	التضدیقی	التصدیقی
۱۲	۸	خبر	خبر
۱۳	۱۰	عقد	مثل عقد
۱۳	۲۰	فاشرکۃ	فالشرکۃ
۱۴	۲	السلبتہ	السلبیتہ
۱۴	۱۷	بتقابس	بتقابض
۱۴	۲۱	مجتمعان	مجتمعان
۱۵	۱۶	لک	تلک
ایضاً	۱۶	موجوان	موجودان
۱۵	۱۶	مقولانی	مقولانی
۱۵	۱۶	زالاول	عالاول
۱۷	۱۳	ماتحتہ	ماتحتا لنع لہا
۱۷	۰	تتناکہ	تتنازلہ
۱۸	۳	قال	فقال
۲۲	۳	تلفظہا	تلفظہا
۲۳	۴	وعنہ	وعند

صحیح	سطر	غلط
۹	۵	عند النجاة
۱۱	۳	والمعرف
۱۱	۴	الاوّل
۱۱	۸	فیشا
۱۱	۱۳	اقربائک
۲۹	۱۷	جزی للمکنة
۳۰	۱۷	متبر
۳۳	۱۷	علمه
۳۳	۱۸	موجبة کلیة
۳۵	۲۰	فتزاد علی ما سبق
۳۵	۵	جزء المطلوب
۳۶	۲۳	استعارة اللازم
۳۸	۱۱	ان للجزئیات
۳۹	۲۴	نفساد الهیئة
۴۱	۱۸	سائل العلم

صحیح	سطر	غلط
المشتق	۱۴	المشتق
جزئیة	۹	جزئیة
غلام زید	۲	غلام زید
وجوبا	۹	وجوبا
تتلازمها	۱۲	تتلازمها
علی الاخر	۱۱	علی الاخر
او غیره	۲۳	او غیره
وقعت لا	۱۷	وقعت لا
تنکس	۱۹	تنکس
السابقان	۲۲	السابقان
من الجزء التام	۲۱	من الجزء التام
فی الاولی	۱۰	فی الاولی
	۱۳	
	۱۵	
	۲۰	